مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الإتحاد الأوروبي وظاهرة اليمين المتطرف: البريكست انموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د مصطفى جاسم حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/408
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإتحاد الأوروبي وظاهرة اليمين المتطرف: البريكست انموذجاً

أ.م.د. مصطفى جاسم حسين

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

Mustaf1970@uomustansiriy.ah.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٦/١٦ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/٦/٢٨ تاريخ النشر:٢٠٢١/٦/٣١

الملخص:

لم يتأثر الاتحاد الاوروبي بظاهرة تكاد تهدد وجوده كمنظمة أقليمية مثلما يتعرض اليوم لظاهرة اليمين المتطرف التي وان أختلفت نسبها بين دول الاتحاد الاوروبي الا أنها تجمع على ضرورة تفككه كما تنادي تيارات اقصى اليمين المتطرف الحد من سلطاته فوق القومية كما تريد بعض التيارات الشعبوية الاخذة بالتزايد والتي تدعو الى مزيد من الاستقلالية في القرار الفردي لصالح دوله على حساب السلطات التي تدعو لها بروكسل عاصمة الاتحاد السياسية فضلا عن حالات الفساد المالي والاداري المرافقة لأغلب عمليات الانقاذ التي شرع بها الاتحاد كمؤسسة أقليمية أتجاه بعض الدول كاليونان و اسبانيا أبان الازمة المالية العالمية ،الامر الذي ضاعف من المشاعر السلبية ألموجه للاتحاد الاوروبي و التي ترجمتها أحزاب واتحادات ونخب وتيارات شعبوية تدعو الى ضرورة التخلص منه كونه أصبح مؤسسة بالية لا تخدم الناس بقدرما تخدم زعامات سياسية محددة ،والذي توج بأستفتاءات للخروج من الاتحاد كما في بريطانيا مرة ، وبنزعة انفصالية لبعض الاقاليم مرة أخرى ، وهي في كل الاحوال ظاهرة أخذت تحد من فاعلية الاتحاد على اقل تقدير اذا لم تكن قد خلقت البنية الفكرية التحتية للحظة التفكك في المستقبل.

The European Union and the Extremist Right Phenomenon: Brexit as a Model

Asst.Prof. Dr. Mustafa Jasim Hussein

College of political sciences/Mustansiriyah university

Email: mailto:Mustaf1970@uomustansiriy.ah.edu.iq

Receipt date: 06/16/2020 acceptance date: 06/28/2020 Publication date: 06/31/2021

Abstract:

The European Unit has never been affected by a serious phenomena as the phenomena of the advancing of the far right parties. Though these parties vary in their impact in their original countries, they agree on one important issue which is the deconstruction of the European unit and limiting its supernational powers. These increasing popular parties aim at more national independence in decision making away from the decisions taken by Brussels. Moreover, they criticize the financial and administrative corruption accompanied many of the rescuing procedures directed for example towards countries like Greece and Spain during the international economic crisis. This failure nourishes many of the negative feelings against the European unit which have been exploited by the far right parties to call for the demolition of this institution because it is no more serving people as it comes to serve particular political leaderships. The influence of the far right parties find some real achievements in some European counties like the referendum in Britain which has confirmed Britain's exit from the Unit, or some other separatist attempt in other countries. All in all, the far right phenomena is challenging the effectiveness of the European unit and it builds the basis for its deconstruction.

Keywords: European Union, far right, Brexit

المقدمة:

تعصف الأضطرابات والأنقسامات بالعديد من عواصم الأتحاد الأوروبي ، بداية من الصعود المتنامي لليمين القومي المتطرف في المانيا وفرنسا وهولندا وبولندا والنمسا والسويد والمجر واسبانيا وايطاليا مروراً بحالة التشرذم غير المسبوقة التي فرضتها معركة البريكست المعقدة للأنفصال عن الأتحاد ، وصولاً الى غضب السترات الصفراء في فرنسا ، والمطالبات برحيل ماكرون ، فضلاً عن الأزمات الأقتصادية الخانقة التي تسببت في معاناة دول عدة مثل اليونان وايطاليا واسبانيا وغيرهما ، بما ينذر بتصاعد مخاطر الأنفصال والتفكك للكيان الأقليمي الأكثر فعالية على مدى التاريخ .

وقد بدت وعود الأتحاد الأوروبي بتوفير الأمن ولسلم والرفاه ، محل شك وقلق لأعداد غير قليلة من المجتمعات الأوربية منذ عام ٢٠٠٨ الذي حمل معه تهديدات وجودية متزايدة لقدرة الأتحاد الأوروبي على تأمين وتحقيق أهداف تأسيسية ، ففي عام ٢٠٠٨ قامت روسيا بغزو جورجيا لتضم اوسيتيا الجنوبية وانجازيا بالقوة الأمر الذي مهدَ بالتالي للحرب على اوكرانيا لتضم القرم ثانياً ، (أمن اوربي مهدد) .

ومن ناحية أخرى في عام ٢٠٠٨ ضربت الأزمة المالية النظام البنكي والمالي العالمي مما أثر سلباً على بعض دول الأتحاد الأوروبي ولاسيما اليونان وأسبانيا التي أثقلت بديون سيادية كبيرة جداً ، الأمر الذي انعكس سلباً على المستوى الأقتصادي للأفراد والمجتمع في تلك الدول والذين رفضوا اجراءات حكومية تقشفية بالغة القسوة عليهم مما ترجم سياسياً بأنتخاب احزاب يمينية متطرفة والتي عدت الأتحاد الأوروبي لم يكن الا مشروعاً للحرمان والبطالة والأفقار ومن ثم جاءت ازمة اللاجئين القادمين من الشرق الأوسط لتزيد الأمر سوءاً ، وما تبعها من وجود اختلافات جذرية بين دول الأتحاد حول طريقة التعامل مع الأزمة . وهو ما وضع اتفاقية الحدود الأوروبية المشتركة محل تساؤل متزايد ولاسيما في مختلف دوائر صنع القرار الأوروبي ، يضاف الى كل ما سبق الأزمة المحورية التي ربما تعصف بكيان الأتحاد وهي خروج بريطانيا الذي اصبح ملزماً بعد انتخابات عام ٢٠١٩ ، لا لكونها ستؤثر في قوة الأتحاد أقتصادياً وسياسياً

وعسكرياً ، فحسب بل لكونها ايضاً قد تكون بمثابة نموذج يحتذى من قبل دول أخرى في الأتحاد الأوروبي مثل ايطاليا وغيرها من دول تحكمها احزاب قومية متطرفة داعمة للأنفصال ، وهكذا ومنذ عام ٢٠٠٨ ، ثبتت الأزمات المتلاحقة ، الفرضية التي تقول أن الأتحاد الأوروبي ، لم يعد قادراً على تحقيق الأهداف التي انشئ من أجلها تحظى بمصداقية كبيرة ، ومن ذلك الحين ، وجد العديد من الناخبين الأوروبيين ملاذاً لهم في مفهوم الدولة القومية ، وعززَ من فكرة الحمائية والأنعزالية اتجاه الأخر ، الأمر الذي في حالة ترجمة سياسياً ، من شأنه أن يعمل على تمزيق نسيج المشروع الأوروبي وفرض تهديد وجودي حقيقي لهُ .

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه دراسة استشرافية لما يمكن أن يؤول أليه مستقبل الأتحاد الأوروبي في ظل تنامي قوى التطرف اليميني في العديد من دولهِ ، اذ لم يعد الأمر مقتصراً على دول بعينها وهي اليونان وايطاليا واسبانيا والبرتغال وإنما الأمر اصبح لحد ما ظاهرة أوروبية صارت تشمل دول الأتحاد الأوروبي وهي المانيا الأتحادية وفرنسا علاوةً على بريطانيا التي على ما يبدو حسمت امرها بالخروج من الأتحاد الأوروبي كما عكستها انتخابات عام ٢٠١٩ ، الأمر الذي ينذر بأمكانية نتفككهِ اكثر من أي وقت مضي .

إشكالية البحث: إن الأشكالية التي يحاول الباحث علاجها تكمن في الأجابة على أهم التساؤلات التالية:

- كيف أثرت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ على أنتاج قوى التطرف اليميني ؟
- ما هي المبادئ الفكرية والأيديولوجية للخطاب الشعبوي لقوى اليمين المتطرف ؟
- كيف تنظر القوى السياسية (الحزبية) اليمينية الأوروبية لموضوعات مثل الهجرة ، والأمن والعلاقة مع الأخر ، ومعدلات البطالة المرتفعة والأداء الأقتصادي ومسألة الحدود الأوروبية والوحدة الأوروبية ؟
- وما هي تداعيات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي محلياً (بريطانيا) واقليمياً (أوروبياً).

فرضية البحث: يسعى الباحث الى أثبات الفرضية التالية: وهي إن بقاء الأتحاد الأوروبي من عدمهِ كمنظمة اقليمية فاعلة هو رهن بسياسات داخلية لدولهِ، فهو يواجه مجموعة أزمات بنيوية بدأت تترجم سياسياً على شكل ظهور احزاب قومية ذات توجه يميني متطرف تسعى لاستثمارها "الأزمات" انتخابياً من أجل تعزيز مكانتها داخلياً وخارجياً ، وإن هي تمكنت من الفوز في المانيا الأتحادية وفرنسا فأن فرص بقاء الأتحاد الأوروبي تكاد تكون معدومة .

فليس هنالك مجالاً جيوسياسي مثل الأتحاد الأوروبي صدقت عليه الفرضية السياسية التالية : (إن للسياسة الداخلية تأثير مباشر على السياسة الخارجية والعكس صحيح ايضاً) . فأذا ما فرضنا أن مجمل السياسة الداخلية وهي (دول الأتحاد الأوروبي) انعكاساً مباشراً على السياسة الخارجية وهي هنا (الأتحاد الأوروبي كمنظمة أقليمية) ، وهو ما نحاول اثباته في البحث .

منهجية البحث: فرضت طبيعة البحث على الباحث اعتماد مناهج يكمل احداها الأخر، فالمنهج الوصفي يعين الباحث على وصف الظاهرة محل الدراسة وهي تنامي احزاب اوروبية ذات توجه قومي متطرف، والمنهج التحليلي النظمي من أجل التعرف على الكيفية التي نشأت وانتجت تلك الظاهرة لمدخلات نظمية ادت الى مخرجات ذات تأثير أقليمي (الأتحاد الأوروبي) قد يؤدي الى تهديد وجودهِ البنيوي مستقبلاً.

هيكلية البحث: فضلاً عن المقدمة والخاتمة فقد انقسم البحث الى ثلاث مباحث، الأول تناول تأثيرات الأزمة المالية على دول الأتحاد الأوروبي وتداعياتها اجتماعياً واقتصادياً، والثاني شمل الأتحاد الأوروبي ومخاطر اليمين المتطرف، والمبحث الثالث: تداعيات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي.

المبحث الاول: **تداعيات الأزمة المالية على الأتحاد الأوروبي**

طرحت أزمة الديون السيادية في اليونان إشكاليات مستقبلية معقدة لا ترتبط فقط بمصير اليونان، بعد الأزمة، بل بمصير الاتحاد الأوربي بأكمله ككيان أقتصادي وسياسي قائم على بعض الأسس والمبادئ التي أثبتت اليونان عدم تماسكها جراء تلك

الأزمة. فسواء أعلنت اليونان إفلاسها وخرجت من منطقة اليورو أو حصلت على مساعدات أوروبية جديدة مع سياســـــات تقشفية حــادة سينتهي الأمر إلى إحداث شرخ في الكيان الأوربي [١]. ولأول مرة منذ تأسيس الأتحاد الأوربي، منذ ما يزيد على ستة عقود، تظهر بعض التيارات التي تدفع الى إخراج أحدى الدول الأوربية من الأتحاد، نظراً للسياسات الخاطئة التي تتبعها والتي ادت الى تعميق الأزمة. حيث تقود ألمانيا، الدولة الكبرى والأكثر تأثيراً في الأتحاد الأوربي حالياً، أتجاهاً يطرح علانية فكرة رحيل اليونان عن منطقة اليورو. فيما تدفع فرنسا ودول أخرى في أتجاه التواصل الى اتفاق سياسي والتمسك ببقاء اليونان من أجل الحفاظ على تماسك الأتحاد.

المطلب الأول : أزمة الديون السيادية في اليونان

ابتداءاً تجدر الإشارة الى أن الديون اليونانية هي الأكبر منذ تأسيس الأتحاد الأوربي ، حيث ارتفعت ديون اليونان خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية الى أكثر من ٣٠٠ مليار يورو ، وانخفضت معدلات الأنتاج في الوقت الذي ارتفعت نسبة البطالة الى ٢٥% بما جعل من إمكانية تسديد اليونان لهذه الديون أمراً في غاية الصعوبة ، واصبحت افقر دولة في الأتحاد الأوربي ، ووصل حجم الدين الحكومي اليوناني الى ٣١٣ مليار يورو ، واذا ما اضفنا أليه حجم الديون المترتبة على البنوك والشركات اليونانية ، يصل إجمالي الدين إلى نحو نصف ترليون يورو . وتعد المفوضية الأوروبية هي أكبر دائن لليونان بمبلغ ١٣٠,٩ مليار يورو ، تليها دول الأتحاد الأوربي بقروض تبلغ ٥٢,٩ مليار يورو ، اما صندوق النقد الدولي ، فيدين اليونان بنحو ٢٠ مليار يورو من القروض ، كما توجد السندات الحكومية اليونانية ، ولدى البنك المركزي الأوربي وبنوك اوربية ما قيمته ٢٧مليار يورو كديون مستحقة لمستثمرين في العالم. [٢]

وبرغم ما قامت به حكومة تسيبراس اليسارية في اليونان بالدعوة لأستفتاء شعبي لرفض الأجراءات التقشفية التي فرضتها الدول الأوروبية على اليونان ، والتي عدتها مذلة ومُهينة للشعب اليوناني وبرغم ال "لا" التي وجهت من اليونانيين للقرارات الأوربية ، فقد اضطرت الحكومة اليونانية ، بعد موافقة البرلمان ، للأستجابة الى الشروط التقشفية

الجديدة التي أعلنها الأتحاد الأوربي ، مقابل تقديم خدمة مساعدات ثالثة لليونان ، والتي كانت مشروطة بضرورة اجراءات أصلاحية مثل الأنظمة الحد من أنظمة المعاشات التقاعدية واعتماد برامج واسعة للخصخصة ومراجعة التشريعات اليونانية الخاصة بالعمل ، وتطهير القطاع المصرفي ..... وغيرها من الأجراءات التي توضح مدى الألتزام المتحقق من قبل الحكومة اليونانية بتعهداتها اتجاه الأتحاد الأوربي [٣].

وقد ابدى بعض النواب داخل البرلمانات المختلفة ، والتي يأتي في مقدمتها البرلمان الألماني "البوندستاج" رفضهم لتلك الخطة . فهم يرون أن هذه الحزمة ستشهد بالضرورة إستقطاع بعض المبالغ وإلغائها مستقبلاً من على كاهل الحكومة اليونانية ، مما يضع مزيداً من الأعباء على كاهل دافعي الضرائب في باقي دول الآتحاد الأوربي[٤] .

لا يمكن القول ان ازمة اليونان قد أنتهت وإن كانت حدة الأزمة نفسها قد خفت نوعاً ما، إلا أنها خلفت العديد من الأثار الأقتصادية والأجتماعية والسياسية ، لاسيما أن توصيات الأتحاد الأوربي تؤكد على ضرورة التوسع في عمليات الخصخصة من أجل تقليص الدين العام ، ومن أهم هذه الأثار :

اولاً : **الأثار الأقتصادية** : تبدو مظاهر الأثار الاقتصادية التي تعرضت لها اليونان ، جراء الأزمة ، وهو ما يمكن تبيانه فيما يلي :

١. تراجع الثقة في الاقتصاد اليوناني : قبيل وقوع الأزمة في اليونان ، وإستجابة لضغوط السوق ، اعلنت الحكومة عن الجولة الأولى من تدابير التقشف في اذار ٢٠١٠ ، وبالرغم من أن تلك التدابير كانت ذات كلفة عالية بالنسبة للحكومة ، إلا إنها فشلت في إرضاء الأسواق ، مما دفع وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد اند بورز الى خفض التصنيف الائتماني لليونان الى ما دون الدرجة الأستثمارية (اي حالة غير المرغوب فيه) وفي السياق ذاته وبحلول عام ٢٠١٥ ، وأثناء جولة المفاوضات الخاصة بالدفعة الثالثة من القروض ، قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بخفض التصنيف الائتماني طويل الأجل للعملة المحلية والأجنبية في اليونان والتي انتقلت من CCC الى CC ، كذلك الحال بالنسبة للسندات الرئيسية غير المضمونة بالعملتين

المحلية والأجنبية . وبطبيعة الحال ، فأن تلك التصنيفات من شأنها إفقاد المستثمر الأجنبي ، بل والمحلي ، الثقة في السوق اليوناني[٥] .

٢.**الخصخصة** : خلال مارثون المفاوضات بين اليونان والجهات الدائنة لها ، وعلى رأسها شركائها في الأتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي . وافقت اليونان على نقل العديد من الأصول ، بما في ذلك حصة ٣٥% في مطار أثينا – و٣٧ مطاراً إقليمياً ، الى جانب حصص كبيرة في العديد من المرافق العامة و العقارات والموانئ ، الى صندوق أئتمان مستقل من أجل توفير ٥٠ مليار يورو للمساعدة في سداد ٣٠٠ مليار يورو من عبء الديون في اليونان ، ويتوقع أن تناهز قيمة عمليات الخصخصة في المدة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٧ فقط نحو ٦,٤ مليار يورو ، ومن المتوقع أن يأتي من أعادة رسملة البنوك المتعثرة في البلاد نحو ٢٠مليار يورو من مشاريع الخصخصة [٦].

وبالرغم من عمليات الخصخصة التي شرعت بها الحكومة اليونانية تهدف الى التخفيف عنها فيما يتعلق بأعباء الدين العام ، إلا أنها في الوقت نفسه تجعلها تخسر الكثير من موارد الدخل القومي التي كان يعتمد عليها في سداد وتمويل النفقات العامة ، وهو ما يعني أن الحكومة سوف تعمل مستقبلاً على التوسع في فرض المزيد من الضرائب من أجل تعويض المفقود من الموارد العامة . ومن ناحية أخرى ، من شأن عمليات الخصخصة الأضرار بالقطاع الخاص في اليونان ، الذي يعلق البعض عليه البعض آمالاً كبيرة من اجل الأسهام في تحسين اوضاع العمالة الوطنية . وهو بالواقع خلاف ما يجري ، ذلك أن غالبية الشركات الكبرى المساهمة في مناقصات بيع الأصول العامة هي غير يونانية منها على سبيل المثال – شركة فرابورت الألمانية التي وقع عليها الأختيار لإدارة ١٤ مطاراً أقليمياً في اليونان [٧].

ثانياً : **الأثار الأجتماعية** :

١.زيادة معدلات البطالة : مما لا شك فيه في إن التأثير الأبرز على الساحة الأجتماعية الحالية هو الأرتفاع الحاد في البطالة ، فطبقاً للجنة الأحصاء الأوربي ، وصل عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٤ قرابة ٢ مليون فرد ، ليكون الأعلى

٢٦,٥% عاطل عن العمل مقارنة بنسبة ٢٤,٥% في اسبانيا و ١٤,١% في البرتغال و ١١,٣% في ايرلندا و ١٢,٧% في ايطاليا . وفي الإطار نفسه ، فأن البطالة طويلة الأجل قد ارتفعت هي الأخرى بشكل أسرع الى ٨٨٩ الف عامل من القوى العاملة في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ ،ووصلت تلك النسبة الى ٧٣,٥% في عام ٢٠١٤ [٨].

وتعد البطالة الطويلة الأجل أخطر انواع البطالة لعدة أسباب اهمها ، أن الأفراد في تلك الحالة يكونون عاجزين عن العودة الى سوق العمل بسبب ضعف مهاراتهم نتيجة عدم العمل لفترات طويلة ، فضلاً عن الأفراد العاطلين عن العمل لفترات طويلة يفقدون الأمل في الحصول على فرصة عمل مرة أخرى ، مما قد يتسبب في انتشار ظواهر أجتماعية غير سلمية . كما أن اجراءات التقشف التي ألتزمت بها اليونان والمفروضة من الأتحاد والأوربي ، ادت الى تراجع كبير في معدل العاملين في القطاع العام ووصلت النسبة الى ١١,٣% للمدة بين ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ بسبب الإحالة الى التقاعد المبكر وعدم تجديد عقود العمل المنتهية أجلها [٩].

٢. هيكل الأجور : تشير احصاءات منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية الى أن الأنخفاض في الأجور في اليونان منذ عام ٢٠٠٩ كان يتناقص بمعدل ٥% سنوياً . وفي الوقت الذي كانت فيه معدلات الأنخفاض في الأجور وصلت الى ١,٩% سنوياً ،فأنها قد وصلت الى ٣,٤% سنوياً في القطاع الخاص ،حيث يعمل أكثر اليونانيين [١٠] .

٣. عدم المساواة والفقر : إن توقع الكيفية التي تؤثر بها أزمة ما في توزيع الدخل ليس أمراً يتسم بالبساطة التي قد تبدو لأول وهلة ، وتتفاوت أثار الأزمة على دخل الأسرة بشكل كبير ، وهذا يتوقف ليس فقط على الدخل ، واوضاع البطالة لكنها تمتد لتشمل طبيعة وعدد افراد الأسرة الأخرين ، وكذلك قدرة النظام الضريبي على أمتصاص الصدمات الأقتصادية الكلية ، الى جانب عوامل أخرى . وعادة ما تتاح إحصاءات الدخل بعد عاميين او ثلاثة من سنة المرجع ، ومن ثم فأن البيانات الموجودة ، والمأخوذة من لجنة الأحصاء الأوروبية تشير الى عام ٢٠١١ . وكان مؤشر الفقر قد

ارتفع في عام ٢٠١٠ ليصل الى ٢٣% منذُ بداية الأزمة عام ٢٠٠٨ ، اي نحو ٥% أعلى من بقية دول الأتحاد الأوربي ، وظل هو الأعلى حتى الآن [١١].

وفيما يتعلق بعدم المساواة في الدخل ، نقد دخلت اليونان الأزمة الأقتصادية بمستويات عالية من عدم المساواة في الدخل . ومع زيادة البطالة ، وانخفاض العوائد على رأس المال ، فأن الأزمة لم تشكل عبئاً ثقيلاً فقط على دخل العمل ورأس المال ، ولكن في توزيع الدخل . ووفقاً لمنظمة التعاون الأقتصادية والتنمية ، ففي السنوات الثلاث الأولى من الأزمة ، قدرت أنه عدم المساواة في الدخل من العمل ورأس المال قد تزايد بمقدار الأعوام الثلاثة عشر الماضية ، ومن هنا ، فلم يكن من المستغرب أن يمتلك اغنى ٢٠% من السكان دخلاً أكبر بستة أضعاف من دخل افقر ٢٠% من السكان [١٢].

المطلب الثاني : **تداعيات الأزمة المالية على بعض دول الأتحاد الأوربي**

تتجاوز أزمة الديون حدود الأزمة اليونانية لتطول دول أخرى في الأتحاد الأوربي ، والتي تعاني من تحت وطأة تدهور الأوضاع الأقتصادية وارتفاع معدلات الدين العام للدولة لصالح دولاً أخرى مثل المانيا الأتحادية وصندوق النقد الدولي والبنك الأوربي ، وهو ما يدفع فرضية الأنهيار المتتابع (مثل الدومينو) وانتقالهِ من اليونان الى دول أخرى مثل أسبانيا ثم البرتغال ، وفأيرلندا وأيطاليا ، كونها جميعاً تشترك في تلقيها حزم مساعدات مختلفة من البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي و ..... . مما يترك أثار اقتصادية وأجتماعية ومن ثم سياسية كتلك التي عانت منها اليونان والتي تمت الأشارة اليها سابقاً الأمر الذي يهدد الوجود السياسي والأقتصادي ككيان الأتحاد الدولي [١٣].

وهكذا تنظر تلك الدول بعين الترقب والحذر إلى تطورات الوضع في اليونان في أطار علاقاتها مع الدول الأوربية الكبرى ، لاسيما أن معظم تلك الدول قد لزمت نفسها وقامت بأتخاذ تدابير تقشفية قوية ، ومن هنا فأن التساهل مع الأزمة اليونانية قد يؤدي الى نمو وتعزيز مؤيدي التيارات السياسية الشعبوية مما يعزز فوز مرشحي احزاب

أقصى اليمين المتطرف في الأنتخابات البرلمانية لتلك الدول والتي تتبنى خطاباً سياسياً يقف بالضد من سياسة الأتحاد الأوروبي ، بل أنها تدعو جهاراً الى ضرورة مغادرة عضوية الأتحاد الأوربي ، كما في بريطانيا ، او الأبقاء عليه كمنتدى تنسيقي من غير سلطة ملزمة للدول الأعضاء ، وفي هذا الصدد من الضروري التعرف على بعض دول الأتحاد الأوربي التي من الممكن في حالة تفاقم الأوضاع فيها الى مغادرة الأتحاد الأوروبي ، وهي:

١. **إسبانيا :** تعد إسبانيا خامس أكبر اقتصاديات المنطقة بعد المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا ، اذ تقدم وحدها نحو ٧% من أجمالي عائد الناتج المحلي لدول الأتحاد الأوربي ، ومن ثم ستكون تداعيات إنهيار الأقتصاد الإسباني على المنطقة بأسرها أكبر بكثير من حالة اليونان . وقد تعرضت إسبانيا هي الأخرى لأزمة مديونية والتي دخلت منطقة اليورو على اثرا أزمة ركود أقتصادي ، وبالرغم من أن إسبانيا قد اتخذت اجراءات عديدة لمواجهة تداعيات تلك الأزمة ، إلا أنها بالحقيقة كانت على حساب الشعب الإسباني ، والتي كان أهمها ارتفاع معدلات البطالة والتي تجاوزت الـ ٢٠% بما جعل إسبانيا ثاني أكبر دولة في الأتحاد الأوروبي من حيث عدد العاطلين ، كما ارتفع فيها معدل البطالة لفئة الشباب الى ٥٠%. الأمر الذي انعكست مخرجاته السياسية في تولي الأحزاب اليسارية المتطرفة ، مثالهُ حزب بوديموس ، والأحزاب اليمينية المتطرفة – ومثالهُ ثـيودادانوس – كـما افرزت ذلك الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٥ ، وما تبعه ذلك من رفض الأجراءات التقشفية التي فرضها الأتحاد الأوربي عليها [١٤].

٢. **البرتغال :** نتيجة الأزمة المالية وصل العجز في ميزانية البرتغال الى ٩,٣% عام ٢٠٠٩ ، فضلاً عن ارتفاع الدين المحلي الذي وصلَ الى معدلات غير مسبوقة ٨٥%. ولمواجهة هذا الأمر لجأت البرتغال الى سياسة خفض الأجور ورفع الضرائب والاقتراض من الترويكا الأوروبية (الأتحاد الأوروبي ، وصندوق النقد الدولي ، البنك المركزي الأوروبي) . وأدت المفاوضات الى إعطاء البرتغال ما يقارب ٨٠ مليار يورو

في خطوة اولى للأنقاذ في صيف ٢٠١١ . وبالرغم من الجهود المبذولة لحل الأزمة ، الا أنه نسبة البطالة لاتزال مرتفعة حيث وصلت الى ٢٣% والتي جاءت متزامنة مع التشديد بالأجراءات التقشفية [١٥].

ومن الجدير بالذكر أن أزمة اليونان لازلت تُلقي بضلالها على البرتغال ، واتضح ذلك من تصريحات رئيس الوزراء البرتغالي بيدرو كويلر في صيف ٢٠١٦ ، والتي أكد فيها أن الأزمة في اليونان تمثل تحذيراً جدياً لما قد يحدث في البرتغال ، واذا أخفقت الحكومة الأشتراكية اليونانية من القيود المالية الصارمة التي يفرضها أئتلافه بموجب شروط برنامج الأنقاذ المتفق عليه مع الأتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ، والذي يقدر بـ ٧٨ مليار يورو . مما يؤكد تخوفهِ من تنامي الأوضاع في البرتغال ضد الأجراءات التقشفية ، وتفاقم الأزمة الأقتصادية الداخلية ، ومن ثم يكون تعامل الأتحاد الأوروبي مع اليونان هي ذاتها مع البرتغال ، مما يهدد مستقبل الأتحاد الأوروبي وينذر بأنهيار الأتحاد الأوربي وتفككهِ بدلاً من الحفاظ عليه [١٦].

٣. إيرلندا : أثرت الأزمة العالمية المالية ايضاً في ايرلندا ، خصوصاً في القطاع المصرفي حيث حصلت على ٤٥ مليار يورو لأنقاذ القطاع المصرفي ، فيما وصل العجز في الموازنة العامة الى اكثر من ٣٠% من الناتج وكذلك ارتفع الدين العام الى ٦٥% في فبراير عام ٢٠١٥ . الا أن الأزمة اليونانية دفعت الأيرلنديين الى إعادة التفكير مرة أخرى فيما يفرض عليهم من سياسات تقشفية لتحقيق نمو بالكاد ينعكس على حياتهم اليومية ، حيث رفعت الحكومة الأيرلندية عائدات الضرائب بنسبة ٢٨% خلال السنوات الخمس الأخيرة ، وخفضت الأنفاق العام بنسبة ١٠% مع حدوث استقطاعات كبيرة ، وهو ما انتج .... هجرة الشباب في السنوات الأخيرة والتي بلغت – طبقاً لآخر إحصاءات – ما يقارب ١١٢,٦٠٠ مواطن منذ عام ٢٠١١ [١٧].

وكل تلك الأمور حذو تدفع بالضرورة الى تشجيع اصحاب النزعات المتمردة في ايرلندا، والتي تدعو البلاد لأن تحذو اليونان وتتخلى عن الأجراءات التقشفية وتقف في مواجهة

الأتحاد الأوروبي استناداً الى ان اغلب المواطنين الأيرلنديين لايزالوا يعانون من أجراءات الأتحاد الأوروبي.

٤. إيطاليا : بدأت بوادر أزمة الديون السيادية بالظهور في ايطاليا خلال ٢٠١١ . وزاد الضغط على الوضع المالي الازمات الداخلية السياسية ، واللغط القائم على سمعة برلسكوني ، وظهور أزمة الديون في اليونان والبرتغال وإسبانيا ، وفي ظل هذه الأجواء وعدت الحكومة بالقيام بأجراءات جدية للخروج من الأزمة ، وإعادة التوازن الى الموازنة، لكن اسقاط اسقاط التصنيف الائتماني من قبل وكالة التصنيف الائتماني ستنادرد أند بورز ، أعاد أشتعال الأزمة مجدداً وفي نوفمبر ٢٠١١ . وخلال قمة الدول العشرين في فرنسا ، وضعت إيطاليا تحت وصاية الأتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ، من أجل القيام بأجراءات جديدة للخروج من الأزمة الأمر الذي دفع القوى السياسية الأيطالية الى المطالبة بأسقاط حكومة برلسكوني [١٨].

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن إيطاليا تعاني أقل معدلات للأستثمار الخارجي، مع تزايد حجم الدين الداخلي وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بنسبة تقترب من ٤٣% ، وهو ما يدفع ايطاليا الى المزيد من الخضوع الى أجراءات الأتحاد الأوروبي التي انعكست بشكل سلبي على مفردات حياة المجتمع هناك [١٩] .

المبحث الثاني: الأتحاد الأوروبي ومخاطر اليمين المتطرف

فاجأت بريطانيا، أوربا بل والعالم ، بنتيجة الأستفتاء على خروجها من الأتحاد الأوروبي، والمعروف بأسم بريكست ، لاسيما أن الأتحاد عاملها معاملة تميزية ، منذ بداية انضمامها في عام ١٩٧٥ . وبعد بريطانيا تصاعدت نداءات اليمين في العديد من الدول الأوروبية منها فرنسا وايطاليا والنرويج لأجراء استفتاءات مماثلة للخروج من الأتحاد الأوروبي ، مما أثار مخاوف أنهيار الأتحاد ذاتهُ بخروج دولة تلو أخرى منهُ ، كما أن تقريراً أعدتهُ capital economics يشير الى أن الأستفتاء على الخروج من الأتحاد الأوروبي قد يتكرر في أكثر من دولة عضو في الأتحاد ، منها المانيا وفرنسا والسويد والنرويج[٢٠] .

بيد أن المخاوف لم تتبع بالأساس من دعاوى اليمين ، ولا من إمكانية الأستفتاءات في حد ذاتها ، وإنما من صعود قوى اليمين نفسها في العديد من الدول الأوروبية وعليه يتناول هذا المبحث ظاهرة صعود اليمين ليس فقط في كبرى دول الأتحاد وهي المانيا الأتحادية وفرنسا ، وإنما في دول الأتحاد الأخرى ، مما قد يعرضهُ الى احتمالية وأمكانية التفكك كتكتل أقليمي ذي طبيعة سياسية وأقتصادية ، كما نحاول في هذا المبحث أثبات الفرضية لتالية وهي :إن صعود اليمين السياسي هو ظاهرة حقيقية تحمل امكانية تغيير اوسع نطاقاً من مجرد حدود الدولة المعية ذتها[٢١].

المطلب الأول : **تأصيل مفاهيمي لليمين واليسار**

قد يبدو من الملائم الأشارة الى أنهُ تاريخياً نشأ التمييز بين اليمين واليسار من داخل فرنسا وتحديداً عام ١٧٨٩ عندما ثار الخلاف في الجمعية التأسيسية حول الفيتو الملكي، اي حق الملك في الأعتراض على مشرعات القوانين، حيث أتجه المدافعون عن الفيتو الى المنصة، كما جرى العرف بالنسبة لأصدقاء الملكَ بينما أتجه معارضوه الى يسارها، ولكن كانت الثورة الفرنسية بشعارها المعروف "الحرية ، المساواة ، والأخاء" التي نجمت عن هذا الخلاف ، سبباً في وضع اليسار في قلب الثقافة القومية الفرنسية. وعادة ما يتم تقسيم الأحزاب السياسية في الدولة ، اي دولة الى يمين متطرف ويمين معتدل ، ويسار متطرف ويسار معتدل على اساس من المواقف التي تتبناها القوى السياسية الفاعلة في أي نظام سياسي . وثمة حالة من القبول العام لقوى الأعتدال على الجانبين على اساس اعتدالها في المواقف مقارنة بكل من اليمين واليسار المتطرفين . بيد إن ثمة صعوبة مركبة في الفصل الحاد والثابت بين تياري اليمين واليسار لعدة أمور منها على سبيل المثال لا الحصر ، التغيير الذي يطرأ على المجال السياسي ، من حيث القضايا التي تتم تناولها . فعلى سبيل المثال : احزاب الخضر التي تهتم بالبيئة ، والتي تعد واحدة من أهم اولويات السياسات العامة للدولة. لا يمكن بسهولة تصنيفها على أنها يمين او يسار . أضف الى ذلك أن هناك توظيفاً سياسياً لتلك

المصطلحات، فيتم وصف بعض القوى باليمينية او اليسارية لدواعي التوظيف والدعاية السياسية ومن ثم تدخل التغيرات بوضوح في استخدام تلك المصطلحات .

اما بالنسبة لموضوع هذا المبحث ، وهو تيار اليمين ، فلا تكمن المشكلة في صعود اليمين كتيار سياسي ، وإنما في نوعية الأفكار التي ارتبطت بهذا اليمين ، مثل الحتمية القومية الأقصائية والدوجما المعادية للتنوير والسلطوية السياسية ، كما أن رسالة اليمين اليوم تنطوي على افكار ، منها الشوفينية وتمجيد القومية والخوف من المهاجرين[٢٢] .

وكما اوضحنا في المقدمة ، فقد مثل الأستفتاء البريطاني على الخروج من الأتحاد صدمة واسعة المدى على فكرة الأتحاد نفسه لحسابات منها ، إن المملكة المتحدة هي من كبرى الدول الأوربية اقتصادياً وسياسياً ، بالرغم من أنها تمتعت بمعاملة تميزية في العديد من المجلات، كعدم خضوعها لقواعد العملة الأوروبية الموجودة "اليورو" وهو ما جعلها عضواً غير كامل في الأتحاد حتى قبل الأستفتاء ، بيد أن أثر هذا الأستفتاء كمصدر تهديد لبقاء الأتحاد، جاء ، بعد أن أعلن العديد من قوى اليمين في أوروبا رغبته في أتباع خطى بريطانيا ، كما أسلفنا من قبل . ومن الجدير بالذكر أن العلوم الأجتماعية عموماً و السياسية خصوصاً تعاني من مشكلة تضارب المفاهيم، وغياب الأجماع بين الباحثين بشأنها، وهو ما ينسحب على مفهوم اقصى اليمين، وذلك نظراً لغياب اتفاق بين هؤلاء حول معايير إطلاق هذا الوصف على كيانات سياسية دون غيرها. كما تكشف الأدبيات حول ظاهرة أقصى اليمين " غياب اتفاق بين الدارسين حول تصنيف الأحزاب التي تقع في محيط النظام الحزبي. ومن ثم ، فأن أطلاق هذا الوصف عليها مسألة فيها النظر ، بل أن ثمة من اقترح إعادة النظر في مفهوم "اقصى اليمين"[*]. لأنه من الصعب تصنيف بعض احزاب هذا التيار ضمن المنظومات السياسية التقليدية[٢٣] .

وتأسيساً على ذلك، ثمة أحزاب سياسية لم تكن ضمن محيط النظام الحزبي لحظة ولادتها ، فقد كانت تصنف النظام الحزبي التقليدي ، ثم في مرحلة ما من تاريخ تطورها،

جنحت الى المواقف الشعبوية والمعادية للأجانب . وقد أقترح الباحث الفرنسي بيار اندريه تعريفاً لأقصى اليمين "حيث عرفه بأنه القومية المعادية للأجانب" او القومية العنصرية ذات الأسس الأثينية، القائمة على العرف والثقافة والتاريخ . ويمثل كره الأجانب احد مظاهرها السياسية الأكثر تجلياً . كما لا يقتصر على المهاجرين فقط ، بل يشمل ايضاً النخب الحاكمة ، حيث يصف تيار اقصى اليمين اداءها السياسي ، بأنه عمل الشيطان ، ويحيلنا تعريف الباحث الفرنسي بيار اندريه ، الى بعد آخر ، هو الهوية بعدها إحدى الركائز المهمة في الخطاب السياسي لأقصى اليمين ، حيث ترفض هذه الأحزاب قدوم المهاجرين والأجانب بدافع ان هويتهم تختلف عن الهوية الأوروبية وبفضل دفاعها المستميت عن الهوية الأوروبية ورفضها السياسات الأوروبية في مجالي الهجرة واللجوء ، تنمت شعبية هذه الأحزاب لدى الرأي العام المحلي في الدول الأوربية. الأمر الذي يدفعنا الى تسليط الضوء على أهم المنطلقات الفكرية لأحزاب اليمين المتطرف الأوربية وهي :[٢٤]

١. **الحركة السياسية المعادية للأجانب nativisme** : والتي تقوم على مبدأ إن السكان الأصليون هم الأحق بكل شيء وأن اوروبا للأوروبيين ، وهذه الركيزة تعد ، جوهر فلسفة اقصى اليمين والتي تعطيه المبرر لوجوده و الدافعية والحافزية لأستمرارهِ . وتميز هذه الحركة الرافضة للأجانب بين المهاجرين والسكان الأصليين المولودين في ذلك البلد ، كما تعني ايضاً من الناحية الفكرية ، رفض اقصى اليمين لكل تدخل من شأنه أن يؤدي الى تغيير في الصورة النمطية لجماعاتها المثالية ، ويتسع رفض هذه الحركة ليشمل تراجع قدسية الحدود الوطنية بفعل سياسات الأتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء . فالدول الأوروبية يجب أن يقطنها السكان الأصليون ولا مكان فيها للأجانب ، حيث يظل هؤلاء في نظر اقصى اليمين بمنزلة الخطر الذي يتهدد المجتمعات الأوروبية ويخشى هذا التيار من أن يؤدي استمرار تدفق المهاجرين إلى انقراض الهوية الأوروبية الأصلية . ويمثل السكان الأصليون في ادراك أقصى اليمين جماعة الداخل او "نحن" ، ويقابلهم الأعداد والأجانب أو "هم" والى جانب اعداء الخارج

يوجد اعداء الداخل أو "خونة الأمة" كما يسميهم أقصى اليمين ، وهو وصف يطلقونه على نخبة المجتمع المتسلطة.

٢. **التسلطية:** وهي الأساس الذي تقوم عليه الحرية وفقاً لمنظري احزاب اليمين المتطرف ، فالدولة التسلطية القوية هي الضمانة الوحيدة لبقاء الأمة في مواجهة اعداء الداخل (النخب الفاسدة وانصارهم) واعداء الخارج . وتجد نظرة الأحزاب اليمينية المتطرفة الى الآخر مصدرها في تمجيد مجتمعاتهم وتقديسها حيث يزعم اصحاب تلك النظرة أن خصائص ثقافتهم افضل من ثقافات الغير . كما يفسرون سلوك الجماعات الأخرى انطلاقاً من انتمائهم الحضاري ، ومن سمو ورقي ثقافاتهم ، وينطبق هذا النمط من التفكير والتصور على الشخصية التسلطية المصابة بتضخم الذات وتمجيدها . وهو ما يفسر تفضيل اقصى اليمين للدولة لتسلطية القوية، فهي على حد زعمهم السبيل الوحيد لمواجهة اعداء الجماعة الوطنية في الداخل والخارجية . ولذلك توحي البرامج السياسية لهذه الأحزاب بضرورة تقوية الأجهزة الأمنية وفرض احترامها على المواطنين وعدم التسامح مع المجرمين والخارجين عن القانون ، وهي تطالب بالعودة الى العمل بعقوبة الأعدام ، لأنها هي الحل الانجح للحفاظ على الأمن المجتمعي في الدول الأوروبية على حد زعمهم.

٣. **الشعبوية:** وهي فكرة يزداد بها تقسيم المجتمع الى فريقين متصارعين ، "شعب طاهر" من الناحية الأخلاقية وموحد في مواجهة نخبة فاسدة ، وقد عرفها كيتشلت kitschelt بأنها التعبير الأحتجاجي او الغاضب في مواجهة الأنماط السائدة من الوساطة السياسية بين النخب الحاكمة والشعب . وتتم الشعبوية عن رغبة أقصى اليمين في التخلي عن الوسطاء الذين يسعون بين الحكام والمواطنين وتوصف هذه الأحزاب بالشعبوية ، لأنها تتبنى خطاباً سياسياً احتجاجياً معارضاً لـ "النخب الحاكمة الفاسدة" وللأوضاع القائمة . ومن ثم فأن احزاب أقصى اليمين تفتخر بقدرتها على الدفاع عن الموطنين البسطاء ، بعدهم الفئة الأجتماعية الأكثر تضرراً وتأثيراً بالسياسات الحكومية الأوروبية ، لذا يحاول أقصى اليمين تعبئة المواطنين العاديين

حول مختلف القضايا الوطنية ، وهو بذلك إنما يحاول أن يكون بمثابة الناطق بأسم الشعب الأصيل وممثلاً للأغلبية الصامتة والمدافع عن القضايا التي يتجاهلها المنتخبون [٢٥].

إن وجود السلطة في يد الفاسدين يعد في نظر هذه الأحزاب مظلمة يجب رفعها وإعادة السلطات الكاملة الى الشعب صاحب الأرادة العامة التي تسمو على القوانين والدساتير، ومن أجل تطبيق ذلك فأن احزاب اقصى اليمين يرون ضرورة إعادة بناء المؤسسات القائمة وإقامة ديمقراطية مباشرة حقيقية تقوم على ثلاثة أسس وهي : الأستفتاء وشخصية السلطة وأولوية السياسي ، ولذا فأن الشعبوية في جوهرها معادية للتعددية .

ويحظى الأستفتاء الشعبي بأهمية بالغة لدى أحزاب أقصى اليمين وهو ما يؤكد مكانة الشعب لدى هذا التيار السياسي ، حيث ينادي بالرجوع أليه في كل قضايا السياسة العليا والدنيا للدولة . ومن الجدير بالذكر اذا كانت هذه الأداة لا تتعارض من حيث الجوهر مع الديمقراطية الليبرالية ، فأن الأفراط في اللجوء الى الأستفتاء يمكن أن يؤدي الى تقويض اركان الديمقرطية التمثيلية . وهناك من يرى بأن الأحزاب الشعبوية في جوهرها معادية للديمقراطية نظراً الى أسلوب القائد او الزعيم في ادارة شؤون الحزب والذي غالباً ما يتنافى مع الممارسة الديمقراطية حيث يقود الجزب بيد من حديد [٢٦].

فأحزاب اليمين المتطرف تستبطن في عمقها عدم التقيد بالنصوص القانونية والدستورية ول المؤسسات السياسية المنتخبة ، وأن تكون الأولوية للحاكم مادام ممثلاً للشعب ، فلا تجوز محاكمتهِ في حالة ادانته بتهمة ما ، ولا يمكن للقضاة أن يحاكموه لأنهم لا يملكون الشرعية التي يتمتع هو بها .

٤. الهوية القومية: وهي الركيزة الرابعة في الفكر السياسي لأحزاب اقصى اليمين ، فالهوية القومية وفقاً لأحزاب اليمين المتطرف هي قومية منغلقة ترفض الأختلاط بالأخر ، وتؤمن بمبدأ المحافظة على أصول الشعب ونقاء سلالته ورفض الأختلاط بقوميات أخرى ، لأن ذلك من شأنه ان ينعكس على خصال الشعوب المكتسبة بالوراثة ، وقد يؤدي الى انقراض ذلك الشعب ، وتستمد الهوية القومية أهميتها من كونها

موروثة ومقدسة ، ويستقيل تشكيلها عبر التبادل ، وفي اوقات الشدة يتجلى بوضوح تمسك الشعوب الأوروبية بها . وفي هذا الأطار يوظف اقصى اليمين "الهوية القومية" لتحقيق مكاسب سياسية وزيادة رصيدهُ الشعبي ، حيث يركز خطابه حول نظـــرية المؤامرة و التـــهديدات الخارجية وتجيش العـــواطف ضد المهـــاجرين ، المتهمين في نظره بمحاولة فرض هويتهم دون مراعاة الخصوصيات الثقافية للبلد المستقبل(٢٧).

وقد عبر مؤسس الجبهة الوطنية الفرنسية جون ماري لوبان عن البعد الأثني للأمة حين شبهها بجمعيات مغلقة مكونة من ورثة تراث ضخم (ثقافي وفني وقانوني واجتماعي، لم يكن لهم دور في تشكيله عبر تاريخ طويلة وبفضل جهود السلف، ويتصور كوبان أن نقل التراث الى الأجيال القادمة يعق على عاتق جيله والأجيال القادمة.

المطلب الثاني: تأثير تنامي احزاب اليمين المتطرف على الأتحاد الأوروبي

تواجه الديمقراطية التمثيلية في أوروبا اليوم ازمة حقيقية، حيث لم تعد عملية التداول على الحكم بين الأحزاب التقليدية (وسط – يمين / وسط – يسار) تفرز بدائل عن النماذج الأقتصادية المأزومة في اوروبا . وهو مايؤكد تكلس النخب التقليدية الحاكمة ويعزز فرضية أن المؤسسات التمثيلية قد افرغت من محتواها ، لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ والتي كان لها الأثر على أصحاب الدخل المحدود والفئات الدنيا من الشعوب الأوروبية التي وجدت في خطاب التيار الشعبوي (اليمين المتطرف) وأفكاره ما يشفي غليلهم ، ويهون عليهم مخاوفهم من المستقبل ، حتى باتت شرائح واسعة من الناخبين الأوروبيين اليوم مقتنعة اكثر من أي وقت مضى بأن مفاتيح حل الأزمة المتعددة الأبعاد والتي تتخبط فيها الدول الأوروبية منذ سنوات بيد اقصى اليمين.

ففي انتخابات الرئاسة الفرنسية التي جرت في اذار ٢٠١٧ رفعت مرشحة أقصى اليمين مارين لوبان شعاراً جذاباً في حملتها الأنتخابية ، هو الخروج من منطقة اليورو واستعادة الحدود الوطنية والتصدي للهجرة ، الأمر الذي مكنها من الوصول الى المرحلة الثانية من الأنتخابات الرئاسية التي فاز بها مرشح حركة الى الأمام ، إيمانويل ماكرون ، وبالرغم من إنها لم تصل الى سدة الرئاسة في فرنسا ، فأنها حققت ضعف النتيجة التي

حققها والدها جون ماري لوبان في انتخابات ٢٠٠٢ ، فقد حازت على ٧,٦ مليون صوت ، اي ما يعادل ٢١,٣% من مجموع الأصوات المعبر عنها . اما في الأنتخابات البرلمانية التي أعقبت الرئاسيات ، فلم تتمكن مارين لوبان من تشكيل مجموعة برلمانية في الجمعية الفرنسية ، وحصل ضربها على ثمانية مقاعد فقط [٢٨].

وفي المانيا الأتحادية حقق حزب البديل الألماني (AFD) تقدماً ملموساً في الأنتخابات البرلمانية التي جرت بتاريخ ايلول ٢٠١٧ ، حيث حصل على ١٢,٦% من الأصوات مقابل ٤,٧% في عام ٢٠١٣ ، وذلك لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . اما في النمسا ، فبالرغم من أن مرشح حزب الحرية النمساوي نوربر هوفر من الفوز بالرئاسة النمساوية في أنتخابات الرئاسة عام ٢٠١٦ ، لكنه حصل على ٢٦% من الأصوات في الأنتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول ٢٠١٧ ، الأمر الذي مكنه من الدخول للحكومة الائتلافية مع المحافظين ، والحصول على ثلاث حقائب وزارية سيادية هي الدفاع والداخلية والخارجية . وفي هولندا حصل حزب " من أجل الحرية " بزعامة جيرت ويلدرز في الأنتخابات البرلمانية التي جرت في اذار ٢٠١٧ ، على ٢٠ مقعد من بين ١٥٠ مقعد ليصبح ثاني قوة سياسية في البلاد بعد الليبراليين . وفي بلغاريا احتل "الوطنيون المتحدون" المرتبة الثالثة في سلم القوى السياسية في البلاد في الأنتخابات البرلمانية التي جرت في أذار ٢٠١٧ ، والتي على أثرها حصلوا على منصب نائب رئيس وزراء كما حصلوا على وزارتين ، وهم يناصبون العداء للمهاجرين وتحديداً الجالية التركية [٢٩].

وفي ايطاليا ، استطاع حزب رابطة الشمال ، أقناع الأيطاليين بالتصويت بـ (لا) في الأستفتاء على مراجعة الدستور مطلع ديسمبر ٢٠١٦ ، وهو ما دفع حكومة ماتيو رتزي الى تقديم استقالتها . وفي الأنتخابات التي جرت عام ٢٠١٣ حصلت رابطة الشمال على ١٨ مقعداً ، اما في أنتخابات ٢٠١٨ فقد حصل هذا الحزب الشعبوي على ١٢٥ مقعداً ، اي ما نسبته ١٨,٨٦% من الأصوات الأنتخابية . وفي سلوفاكيا ، استغل الحزب النازي الجديد المسمى "سلوفاكتينا" تنامي مشاعر العداء ضد المهاجرين

، ليقود مهرجاناً انتخابياً ضد وجود الأجانب ، وهو ما سمح لهُ بالحصول على ١٤ مقعداً من أصل ١٥٠ في الأنتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٦ ، اي ما يقارب ٨,٠٤% من مجموع الأصوات (٣٠).

وفي سويسرا ، حقق حزب الأتحاد الديمقراطي للوسط المعادي للمهاجرين والتجربة التكاملية الأوروبية تقدماً في الأنتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥ حيث حصل على ثلث ما يسمى الغرفة السفلى (٦٥ مقعد من أصل ٢٠٠) ، اي ما نسبته ٢٩,٥% من مجموع الأصوات ، وكان في انتخابات عام ٢٠٠٧ حصل على ٦٢ مقعد ، وأستطاع هذا الحزب الشعبوي عام ٢٠٠٩ في تمرير مشروع قانون يحظر بناء المآذن والذي حظي بموافقة ٥٧% من السويسريين(٣١) .

والظاهرة ذاتها تتكرر في اليونان، حيث استطاع حزب "الفجر الذهبي" ، اليميني تحقيق نتيجة ايجابية في الأنتخابات البرلمانية التي جرت في سبتمبر ٢٠١٦ ، حيث حصل على ١٨ مقعد ، ليصبح بذلك ثالث قوة سياسية في البلاد . وفي السويد حصل حزب "ديمقراطية السويد" على ٤٨ مقعد في البرلمان من أصل ٣٩٤ ، أي ما نسبته ١٣% من مجموع الأصوات المعبر عنها في الأنتخابات البرلمانية التي جرت في ايلول ٢٠١٤ ، ليصبح بذلك القوة السياسية الثالثة في البلاد (٣٢).

وفي المجر ، حصلت حركة "من أجل مجر أفضل" على ٢٦ مقعد في البرلمان في الأنتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨ ، أي بنسبة ١٩,٠٦% من مجموع الأصوات ، ليكون ثالث قوة سياسية في البلاد (٣٣).

تؤكد هذه النتائج، إن ظاهرة اقصى اليمين، هي تعبير عن تصاعد المطالب الهوياتية لدول الأتحاد الأوروبي، في مواجهة التحديات السوسيو – ثقافية التي افرزتها العولمة، والتي يربطها اقصى اليمين بالأتحاد الأوروبي. ويمكن تفسير مطالبة أقصى اليمين بعودة الدولة المركزية ورفضها للعولمة بسيكولوجية الأنسان الأوروبي الذي يشعر بأنه مهدد في هويته وتراجع دوره العالمي ، كما أن هذه النتائج تعبر من ناحية أخرى على تجذر هذا التيار السياسي في المشهد السياسي الأوروبي منذ عقود ، والذي اخذ بالتزايد

والتنامي جراء سياسات الأتحاد الأوروبي ، كمنظمة أقليمية ، اخذت تنعكس سلباً على حياة ومستقبل الفرد الأوروبي الذي تزايدت لديه مشاعر الحمائية الذاتية ضد الأجنبي "الأخر" الأمر الذي اذا ما تنامى اكثر في المستقبل ، قد يترجم الى سياسات محلية (أوروبية) تصيب تجربة التعامل الأوروبي بالصميم وتجعله عرضة للتفكك اكثر من أي وقت مضى .

المطلب الثالث : **تزايد الحركات الأنفصالية في دول الأتحاد الأوروبي**

مثل أستفتاء الأسكتلنديين في ١٨ ايلول ٢٠١٤ على الأستقلال عن المملكة المتحدة ، خطوة في غاية الأهمية والخطورة في آنٍ معاً . سواء على المستوى الداخلي او على المستوى الخارجي (الأتحاد الأوروبي)، فقد جاء الأستفتاء ، بعد أتحاد دام قرابة ٧٣٠ عاماً . وكان أحد العوامل الدافعة لتوجهات انفصالية في دول أخرى مختلفة في ظروفها لأن تحذو حذو اسكتلندا مثل إقليم كتالونيا في أسبانيا او الفاكنج في بلجيكا او اقليم الباسك الممتد بين فرنسا واسبانيا وغيرها، من المناطق التي تتنامى فيها النزعة الأنفصالية. فالحركات الأنفصالية التي غذتها خطابات الأحزاب اليمينية المتطرفة التي أجتاحت اوروبا ولاسيما بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ التي استغلتها تلك الأحزاب الداعية الى الخروج من الأتحاد الأوروبي، فضلاً عن تذكيرها بالتمايز الثقافي والمذهبي في شرق اوروبا، والضغوط الأقتصادية الخانقة لسياسات التقشف التي تدعو إليها مؤسسات الأتحاد الأوروبي ، او سياسات التعامل مع المهاجرين غير الأوروبين منحت لحظة مناسبة لهذه التيارات المتطرفة في أن تقدم نفسها للمواطن بصورة الطرف الأقرب والأكثر حرصاً على مصالحهِ القطرية . وفيما يلي نماذج عن حالات الأستقلال لأقاليم في دول الأتحاد الأوروبي:

١. **أستفتاء اسكتلندا:** بالرغم من نتائج استفتاء اسكتلندا ، جاءت في مصلحة استمرار الأتحاد مع المملكة المتحدة ، فأن هذا لا يعني هزيمة طرف مقابل مكسب للآخر فمن ناحية كانت نتائج الأستفتاء ضئيلة ٥٥.٣% مقابل ٤٤.٧% ومن ناحية أخرى ولم تكن المسألة مباراة صفرية ، لاسيما أن تداعيات الأستفتاء داخل المملكة قد رتبت

بعض الألتزامات الجديدة على عاتق المملكة المتحدة وجب تقديمها ليس للشعب الأسكتلندي فقط ، بل كل من ويلز وايرلندا الشمالية فيما يتعلق بتوسيع السلطات والنفوذ ومزيد من الأستقلال عن البلد الأم (المملكة المتحدة). كما ان رفض المواطنين استقلال اسكتلندا عن المملكة المتحدة لا يعني بالضرورة رفض الأقاليم المشابهة للأنفصال عن دولها ، انطلاقاً من خصوصية كل حالة ومعطياتها السياسية ، والاقتصادية و الجيوسياسية المختلفة ، إلا أن المحصلة النهائية لهذا الأستفتاء قد رسخ إطاراً قانونياً معيناً يلجأ إليه الأنفصاليون في الأقاليم المختلفة لتحقيق إستقلالهم عن الأطر المنتمين لها [٣٤] .

٢. **أقليم كتالونيا في آسبانيا :** يضم اكثر من ٧,٥ مليون نسمة ، وسارَ في الأتجاه نفسه الذي سارت عليه اسكتلندا ، حيث دعا برلمان كتالونيا الى تنظيم استفتاء رسمي ٩ نوفمبر ٢٠١٤ لسؤال الكتالونيين حول رغبتهم في الأستمرار مع اسبانيا او الأنفصال عنها . إلا أن المحكمة الدستورية الإسبانية قد وافقت على الطعن الذي قدمته الحكومة الإسبانية ضد قانون برلمان كتالونيا الذي يمنح حكومة الأقليم حق دعوة المواطنين الى أستفتاء بشأن تقرير المصير ، بما يعني أن تنظيم الأستفتاء بات معلقاً لحين البت في المسألة .

إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، ففي تحدٍ صارخ لقرار المحكمة ، نظم أقليم كتالونيا استفتاء ذا طابع شعبي ، غير ملزم لنتائجهِ ، في الموعد نفسه الذي شارك به نحو مليونين و ٣٠٠ الف شخص ، اي ما يقارب ٤٨% من نسبة المسجلين في اللوائح الأنتخابية الرسمية ، وقد حاولت الحكومة الأسبانية منع هذا الأستفتاء ايضاً ، إلا انها لم تستطيع ، فقد جاءت نتائج الأستفتاء لافتة وملهمة ، حيث فضل قرابة ٨١% الأستقلال التام عن إسبانيا ، بينما صوت ١٠% على ضرورة إعلان دولة . لكن ببقاء الأرتباط مع أسبانيا (أي شبه كونفدرالية) . بينما لم تتجاوز معارضة الأستقلال ، بل الأستمرار بالشكل الحالي ٥% وهو ما يبدو ما ستكون عليه نتائج الأستفتاء الرسمية إذا تم إجراؤه ، وهو ما تعارضه الحكومة الإسبانية بأستمرار ،

وتسعى الى تأجيله بكافة السبل الممكنة لديها ، حتى أن رئيس الوزراء الإسباني كان قد وجه رسالة شبه تحذيرية للكتالونيين ، تعليقاً على أستفتاء اسكتلندا ، أكد خلالها أن الأقليم الذي سيحصل على استقلال ، سيظل خارج الأتحاد الأوروبي [٣٥] .

ومن الجدير بالذكر إن الحالة الكتالونية لها خصوصيتها ، لذا فهي تختلف عن حالة اسكتلندا بشكل كبير ، خصوصاً إن لها لغتها الخاصة ، وتصل أسهاماتها في الأقتصاد الإسباني إلى ما يقرب من الخمس ، ألا أن النزعة الأنفصالية فيها أعمق و أقدم من نظيرتها في اسكتلندا ، بما يرجح كفة الأنفصال في حالة الموافقة على إجراء استطلاع رسمي .

٣. الفلمنك في بلجيكا : ترجع جذور هذه الحالة الى عام ١٧٨٨ . وهي ظاهرة آخذة بالتزايد والتنامي مع مرور الوقت وظهرت بشكل متميز في أنتخابات عام ٢٠١٤ ، حيث زادت نفوذ ونسبة الاحزاب الفلمنكية الأنفصالية مما أجبر الحكومة البلجيكية على الحوار معها للوصول الى الحل للموقف المتأزم ، في ظل تنامي رغبتها في أستقلال أقليم الفلاندر عن بلجيكا . ومن الجدير بالذكر إن فوز الفلمنك في انتخابات ٢٠١٠ قد أفرز صعوبة في تشكيل حكومة أئتلافية نظراً للشكوك المتبادلة بين الأنفصاليين والمؤيدين للوحدة . وقد استمرت هذه الأزمة لما يقرب من ٥٤١ يوماً ، الأمر الذي يعني عدم وجود حكومة طوال تلك المدة . ويشير بعض المراقبين الى أنه رغم التقدم الأقتصادي الملحوظ ، فأن الموقف في بلجيكا قد يسوء بسرعة إذا ما واجهت البلاد مشكلات اقتصادية خطيرة ، مما يؤدي بالأخير الى عجز في الموازنة العامة . ومن الملاحظ أن الأنتخابات القادمة ستعطي فرصة أكبر للفلمنك لعرض وجهة نظرهم ، ورغبتهم في الأنفصال بشكل أكثر وضوحاً ، الأمر الذي يهدد بتقسيم البلاد بين الناطقين بالفرنسية وبأولئك الناطقين بالهولندية . كما أن الأمور مرشحة لأن تزداد تدهوراً سواء على المستوى السياسي او الأقتصادي ، في حالة إذا ما طالب الأنفصاليون بشكل رسمي بالأستقلال عن بلجيكا [٣٦].

٤. إقليم الباسك بين فرنسا وإسبانيا : يمتد هذا الأقليم عبر للحدود الأسبانية شمالاً إلى جنوب غرب فرنسا ، وتصل مساحته الى ٢٠ الف كيلو متر مربع ، يقع منهُ ١٨ ألف كيلو متر مربع ضمن الجانب الأسباني ويسكنهُ نحو ٢ مليون نسمة من أصل ٤٠ مليون اسباني ، ويقع الباقون في الجانب الفرنسي. كما يعد الباسك إحدى مناطق الحكم الذاتي في إسبانيا بموجب دستور ١٩٧٨ . وتزداد المطالب الأنفصالية في هذا الأقليم عن إسبانيا ، خصوصاً من جانب "منظمة إيتا" . وفي نيسان الماضي عام ٢٠١٥ تظاهر ألاف الأسبانيون في شمال إسبانيا لإحياء "العيد الوطني الباسكي" . داعين الى أستقلال الباسك . وعلى صعيد متصل ، تشير نتائج الأستطلاعات التي أجريت حتى الأن ، الى ان نحو ٦٠% من المواطنين يؤيدون الأستقلال بما يشير الى إنهُ إذا تم إجراء استفتاء ، في الوقت الحالي ، فسيتم تمريره بسهولة . وتقع إسبانيا بين فكي كماشة ، ضمن ناصية يجب عليها أن تواجه الأنفصاليين في كتالونيا . ومن ناحية أخرى ، يجب عليها أن تواجه نظراءها في الباسك ، الأمر الذي يهدد تماسكها كدولة قومية موحدة [٣٧] .

٥. جزيرة سردينيا في إيطاليا: أستطاعت الأحزاب الثلاثة الأنفصالية فيها ، الحصول على نفوذ مهم وكبير ، بما جعل قادتها يطالبون بحق تقرير المصير ، سواء من خلال الحصول على استقلالية أكبر من إيطاليا ، او من خلال أستكمال إجراءات الأستقلال ، لاسيما أن نتائج إستطلاعات الرأي تشير الى أن ٤٠% من السكان المحليين يؤيدون الأستقلال . وبرغم أنها ليست النسبة الكبيرة ، إلا أنها مرشحة للزيادة في المستقبل في حالة عدم الإستجابة لمطالب سكان الجزيرة بتوسع صلاحياتهم ونفوذهم ، ومحاولة أحتواء رغباتهم الأنفصالية [٣٨] .

ومن الجدير بالذكر أن التحديات الأقتصادية التي واجهتها أوروبا والتي تفاعلت مع أزمة الهوية التي يشعر بها مواطنوها، وعلو الجدل بشأنها ، فمَحتْ الفرصة لصعود الأحزاب والحركات القومية في العديد من الدول الأوروبية ، الأمر الذي وأصبح معهُ حُلم الوحدة الأوروبية يتعرض الى مزيد من الشكوك والتراجع لاسيما في ظل تعرض

وحدة الدولة الأوروبية نفسها الى مزيد من دعوات الأنفصال والأستقلال ، و أحتمالية إنهيار بعض الدول الوطنية التي تنبهت فجأة الى أن التجانس الداخلي بين مواطنيها ليس في افضل حالاته .

فالحركات الأنفصالية كما سبق ذكرهُ ، وعلو النبرة القومية لدى أحزاب اليمين المتطرف، الأخذ في الأتساع ، فضلاً عن التذكير بالتمايز الثقافي في شرق أوروبا خصوصاً ، تستمد جميعها قوة خطابها من عوامل ذات صلة بالمشروع الأوروبي الموحد نفسه ، فالضغوط الأقتصادية الخانقة لسياسات التقشف او الرغبة في الانضمام الى منطقة اليورو وما يستتبعه من اجراءات وشروط مالية على حساب الموازنة العامة لكل دولة ، او حتى سياسات التعامل مع المهاجرين غير الأوروبيين كما يفرضها الأتحاد الأوروبي والتي تضررت منها شرائح واسعة من مواطني الدول الأوروبية ، كل ذلك شجع مشاعر الأنفصال لأقاليم متعددة كما مرَ بيانه ، فضلاً عما تقدم فأن بعض الدول الأوروبية عمدت الى تكوين اتحادات فرعية صغيرة تخدم مصالح دول بعينها ، حيث ترى أن الرباط بينهما أقوى مما يربطها ببقية دول الأتحاد ، رغم التقاطع الوظيفي بين مهام الأتحاد الأوروبي والمهام التي تقوم بها تلك الأتحادات المصغرة ، والتي صاغتها هذه المجموعات الفرعية نفسها ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك البينيلوكس Beneluxe والذي يجمع بلجيكا ، وهولندا ولوكسمبورغ ، والقائم على اتفاقية تعاون منذ عام ١٩٥٥، أي أنها أقدم من الفحم والصلب ، الذي يعد الجد الأكبر للأتحاد الأوروبي .... وكذلك تجمع دول البلطيق Balie assembly والذي يمثل تحالفاً برلمانياً بين جمهوريات البلطيق الثلاث : إستونيا ولاتفيا وليتوانيا ، بحيث تنسق سياساتها العامة الأقتصادية والمالية و العسكرية من أجل الأتفاق على رؤية ثلاثية موحدة تتفق مع اولويات سياساتها الداخلية والخارجية سواء فيما يتعلق بشؤون الأتحاد الأوروبي او السياسة الدولية [٣٩].

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نستنتج بأن ظاهرتي الأنفصال لبعض أقاليم دول الأتحاد الأوروبي ، أو تكوين تجمعات جهوية بعيدة عن الأتحاد الأوروبي ، كل ذلك

ينبئ ويدعم فرضية احتمالات تفكك الأتحاد الأوروبي لاسيما في ظل تنامي مشاعر الهوية الوطنية الأحادية التي تغذيها الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة .

المبحث الثالث: **تداعيات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي "البريكست"**

تداعيات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي تخص بالأساس المجال الأقتصادي ، وما يرتبط به مباشرة من قطاعات على أساس أن الأتحاد الأوروبي الذي انسحبت منهُ المملكة المتحدة هو إطار للتكامل الأقتصادي في المقام الأول ، لكن هذا لا يمنع من متابعة ما قد ينجم عن هذا الخروج من تداعيات في المجالات الأخرى .

ولذا سوف نتناول في هذا المبحث ضمن مطلبين ، تداعيات الأنسحاب من الأتحاد الأوروبي على بريطانيا نفسها في المطلب الأول ، والثاني تداعيات الأنسحاب على الصعيد الاوروبي .

وقبل الدخول في مناقشة تداعيات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي محلياً اي بريطانياً واقليمياً – اوروبياً – ودولياً ، ينبغي الأشارة الى ما يلي : (٤٠).

١. إن الحـــدث الرئيســي الذي نحنُ بصدد مناقشة تداعياته ، والذي يتمثل في فوز معسكر الخروج (البريكست) Brexit على معسكر البقاء بنتيجة ٥١,٩% مقابل ٤٨,١% من اصوات المقترعين في الأستفتاء الشعبي الذي جرى بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٦ بشأن انسحاب (Leave) او بقاء (Remain) المملكة المتحدة ضمن الأتحاد الأوروبي ، فوز تقتضي الديمقراطية ترجمته الى واقع .

٢. إن خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي يكون من خلال مرحلتين متتاليتين :

الأولى : تمتد من تاريخ الأستفتاء الى سنتين على الأقل تقدير ، والتي يطلق عليها البعض بمرحلة الشكوك او مرحلة "إجراءات الأنسحاب" .

وتمثل أول إجراءات هذه المرحلة في إجراء استفتاء الخروج الذي كان قد أعلن عنهُ رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في شهر فبراير ٢٠١٦ ، ثم انتخاب رئيس وزراء جديد "تيريزا ماي" على أساس أن السابق قاد حملة معسكر البقاء وفقد بذلك

الشرعية الديمقراطية ليحرك رئيس الوزراء الجديد المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة ٢٠٠٩ بتسليم المجلس الأوروبي قرار الأنسحاب ليمكن الشروع عندئذ في التفاوض على أمرين رئيسيين :

الأول : طرائق الأنسحاب .

الثاني : العلاقات بين لندن وبروكسل ، وهي العلاقات الناتجة عن الأنسحاب والتي من الممكن أن تستغرق سنتين قابلة للتمديد بشكل استثنائي .

وخلال هذه المرحلة فأن المملكة المتحدة ستظل تعد عضواً في الأتحاد الأوروبي على الأقل الى غاية عام ٢٠١٨ وتظل المعاهدات الأوروبية سارية المفعول عليها الى غاية دخول "اتفاق الأنسحاب" حيز التنفيذ . لكن في المقابل ، تفقد المملكة المتحدة حق المشاركة في مداولات وقرارات المجلس الأوروبي . وفعلاً هي لم تعد تشارك في ذلك منذ الأعلان رسمياً عن فوز معسكر الخروج في الأستفتاء الذي جرى في يونيو ٢٠١٦. وعندما يتم إعداد نص الأتفاق المذكور ، يقتضي الأمر أن يصوت عليه البرلمان الأوروبي ثم تصادق عليه أغلبية مؤهلة من الدول الأعضاء . اما المرحلة الثانية والأخيرة فتبدأ بدخول اتفاق الأنسحاب حيز التنفيذ وبداية التأسيس – بأتفاقيات أخرى ايضاً – للعلاقات الجديدة التي ستحكم الطرفين : المملكة المتحدة من جهة ، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[٤١] .

المطلب الأول : **تداعيات "البريكست" على بريطانيا**

يمكن إجمال من ما ينجم من تداعيات على بريطانيا بخروجها من الأتحاد الأوروبي ، احدى أهم الأسواق العالمية ، بعد انضمام إليه دام ٤٣ سنة ، بمايلي :

١. **انخفاض في قيمة الجنيه ، وتباطؤ في النمو على المدى القصير** : فمن تداعيات "البريكست" فقدان الجنيه الأسترليني ١٠% من قيمته في يوم واحد ، نتيجة الخوف الذي ساد الأسواق المالية ، عشية الأعلان على عن نتائج استفتاء البريكست . ويعد هذا الأنخفاض ، حسب كاترين ماثيو ، شيئاً غير مضر ، نظراً للعجز التجاري الكبير للمملكة المتحدة المسجل منذ عدة سنوات . ثم إن سعر الجنيه كان اغلى من

سعر اليورو ، وأنه ليس لهذا الأنخفاض في رأيها – وهذا عكس ما صرح به محافظ البنك المركزي البريطاني – مارك كارني – انعكاسات سلبية على التضخم . واذا كان من المحتمل أن يسهم انخفاض العملة في ارتفاع الأسعار على المستهلكين البريطانيين، فأن هذا الأنخفاق سيشجع في المقابل السياح الأجانب – واليابانيين خاصة – على الأستهلاك لأن معدلات الصرف تصبح مفيدة لهم ، مما يزيد من قدرتهم الشرائية[٤٢] .

وسيؤدي هذا الوضع بشكل عام الى ركود اقتصادي يتوقع البعض أن يدوم سنتين او ثلاث سنوات مع سيادة شكوك كبيرة بالنسبة الى بريطانيا والأتحاد الأوروبي على حدٍ سواء . ووجود مناخ صعب للنمو الأقتصادي . وفي هذا الأطار ، يذكر أن أكبر بنك اوربي (HSBC) والبنك الأمريكي جي بي مورجان (JPMorgan) قد صرحتا بأحتمال نقل مئات المناصب والوظائف خارج بريطانيا (١٠٠٠ بالنسبة للأول وما بين ١٠٠٠الى ٤٠٠٠ بالنسبة للثاني). وهناك من يتوقع انخفاضاً للناتج الداخلي للخام البريطاني بنسبة ٣ الى ٩% في حال فرض الضريبة الجمركية على صادرات المملكة المتحدة نحو السوق الأوروبية ، والتي تمتص نصف صادرات المملكة المتحدة والتي يعد الأتحاد الأوروبي الشريك الأقتصادي الرئيسي لها ، وأن الواردات البريطانية يفترض ايضاً في هذه الحالة إن تصبح أكثر كلفة[٤٣] .

٢. **مستقبل برنامج الأتحاد الأوروبي في بريطانيا** : ومن جهة أخرى ، فمن شأن "البريكست" أن يحرم المملكة المتحدة ، خامس قوة في العالم . من عدة مليارات يورو على شكل برامج يمولها الأتحاد الأوروبي ، لاسيما في مجالي الفلاحة والبحث ، حيث سيفقد المزارعون البريطانيون مساعدة بريطانيا اوروبية تبلغ نحو اربعة مليارات يورو ، وفي المقابل ستعفى المملكة المتحدة من المساهمة المالية في ميزانية الأتحاد المقدرة بـ ٢٥٠ مليون جنيه في الأسبوع اي نحو ٣٢٥ مليون يورو وقد بلغت هذه المساهمة قيمة ١٦,٧ مليار يورو عام ٢٠١٥ ، لكن هذا المبلغ لا يشكل بصفة عامة سوة نسبة ٠,٥% من الناتج المحلي البريطاني . ويذكر في هذا السياق أن الطلاب البريطانيين

في الخارج سيصبح تنقلهم صعباً دون برنامج إيراسموس (Erasmus) الذي يمول الدراسات الأوروبية في نطاق الأتحاد الأوروبي وبالنسبة للطلبة الأوروبيون في المملكة المتحدة ، فسيتعين عليهم دفع تكاليف جامعية أعلى مما هي عليه حالياً ، لأنهم سيعدون أجانب . وتعد المبادلات الجامعية ، مثلها مثل المبادلات التجارية ، وانتقال العمال والسياح ، من المجالات التي تتأثر مباشرة ب "البريكست"(٤٤).

٣. **مزيد من سيادة الدولة على حدودها** : لكونها ليست ضمن منطقة الشنغن في الجانب المتعلق بحرية التنقل ، فأن بريطانيا بخروجها من الأتحاد الأوروبي تزيد من سيادتها على حدودها . فأذا كانت في السابق تفرض وثيقة هوية تثبت انتماء الشخص لبلد من الأتحاد الأوروبي ، فأن بريطانيا بخروجها منهُ من المحتمل إن تفرض تأشيرة على كل من يريد الدخول أليها لغرض السياحة او العمل . وفي حالة نجاح المملكة المتحدة في التفاوض على اتفاق يسمح لها بالبقاء في نطاق السوق الواحدة الأوروبية فأن هذا الأتفاق من المحتمل أن يسمح بحرية انتقال الأشخاص أليها . وهو أمر لا ترغب فيه بريطانيا . وعليه يتوقع البعض ان تتفاوض الحكومة البريطانية على فرض تقييد معين على هذا الأنتقال قد يتعلق برخصة العمل . وعندئذ سيجد ثلاثة ملايين اوروبي يعيشون في بريطانيا انفسهم امام شروط واجراءات جديدة للوجود في هذا البلد . وسيتم التعامل بالمثل ، بحيث سيكون البريطانيون بحاجة الى تأشيرة للأنتقال الى أي بلد اوروبي(٤٥) .

٤. **مسألة استقلال اسكتلندا ومسألة الحدود مع ايرلندا** : يذكر في هذا الجانب أنه حتى وان تم التريث في تحديد السياسة التي ترد لها حكومة اسكتلندا على البريكست وحتى اذا لم يتم تحقيق فوز في استفتاء استقلال اسكتلندا سنة ٢٠١٤ ، حيث كان الرفض بنسبة ٥٥% فأنه بأعراب اغلبية مواطني اسكتلندا وايرلندا الشمالية ومدينة دبلن لندن عن رغبتهم في البقاء ضمن الأتحاد الأوروبي ، أصبح البريكست يشكل بداية التصدع لا للبيت الأوروبي فحسب ، بل ولوحدة المملكة المتحدة ايضاً . ولقد اثار "البريكست" من جهة أخرى تخوفاً لدى ايرلندا وايرلندا الشمالية من إعادة تشكيل الحدود

بينهما ، وتصدع وحدتها التي التأمت في سنة ١٩٩٤ بأتفاقية الجمعة المقدسة ، بعد سنوات من النزاع ، حيث اصبحت الحدود بينهما بفضل هذه الأتفاقية شكلية فأيرلندا المنضمة لمنطقة التبادل الحر للأتحاد الأوروبي تخشى أن تجد نفسها معزولة نتيجة "البريكست" وحتى رئيسة الحكومة البريطانية السابقة تيريزا ماي لم تطمئن تماماً المتخوفين من ذلك . حين قالت انها تريد إبقاء الحدود مفتوحة مع جمهورية ايرلندا ، وأن طرائق الأتفاقيات الجديدة بشأن الحدود بين طرفي جزيرة ايرلندا مرتبطة بالنتائج التي ستفسر عنها مباحثات "الخروج" بين لندن وبروكسل(٤٦).

المطلب الثاني : **تداعيات "البريكست" أقليمياً أي على الأتحاد الأوروبي**

السؤال المطروح على الصعيد الأوروبي هو : هل النتائج المحتملة والتداعيات المختلفة لخروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، الذي كانت أحدى أهم دولة ، ستؤثر بتوجيه الأتحاد الأقليمي نحو الفشل في تحقيق أهدافه ام نحو دعمهِ أكثر بتخلصهِ من دولة لطالما كانت متشككة فيه ؟ ولمحاولة الرد على هذا التساؤل سيتم التطرق الى التداعيات المحتملة لبريكست على الأتحاد الأوروبي وكما يلي :

١.تداعيات "البريكست" على الأتحاد الأوروبي من جهة النمو الأقتصادي : وفقاً لصندوق النقد الدولي ، يمكن ل "بريكست" أن يكلف فرنسا الى غاية ٢٠١٩ مابين ٠,٢% و ٠,٤% من النمو الأقتصادي حيث يتوقع أن ترتفع خسائر صناعات التصدير الفرنسية لوحدها الى أكثر من ٣,٢ مليار يورو الى غاية ٢٠١٩ ، في حالة فرض التعرفة الجمركية على المبادلات التجارية بين الأتحاد الأوروبي وبريطانيا ، ويكلف بلجيكا ، وهولندا و ايرلندا خلال المدة نفسها انخفاضاً في نموها الأقتصادي بأكثر من ٠,٥% بحيث تشكل الصادرات الفرنسية الى المملكة المتحدة ، التي تعد الشريك السابع لفرنسا ، نسبة ٢% من الناتج المحلي الأجمالي ، مقابل ٧% في بلجيكا وهولندا (٤٧).

٢. أختلاف موازين القوى داخل الأتحاد الأوروبي : فيما يتعلق بموازين القوى في نطاق الأتحاد الأوروبي ، يمكن إن يتداعى ، البريكست في المجلس الأوروبي بإضعاف

لـ " كتلة الليبراليين" (Blou Libral) لاسيما فيم يتعلق بمناقشات السياسة الأقتصادية . فوفقاً لقواعد التصويت التي اعتمدت في نوفمبر ٢٠١٤ ، يمكن أن يتشكل ثلث معطل من اربع دول على أقل تقدير ، يمثل عدد سكانها على الأقل ٣٥% من العدد الأجمالي لسكان الأتحاد الأوروبي ، وبخروج بريطانيا من الأتحاد وتوقفها عن المشاركة في صناعة قراراته ، تكون هذه الكتلة ، التي كانت تتشكل من بريطانيا ، وهولندا ، وجمهورية تشيكيا ، فقد فقدت بلداً عدد سكانه مرتفع ، وانتقلت بذلك من ٢٥% الى ١٥% من مجموع سكان الأتحاد . وكانت المانيا غالباً ما تلتصق بهذه الكتلة ليتم تجاوز عتبة ٣٥% (الثلث) الضرورية للأعتراض : وهكذا لابد مستقبلاً من دعم يتأتى من بلدان اخرى محافظة في الأتحاد الأوروبي لمواصلة العمل بهذهِ الأستراتيجية ، وإلا فسينتقل ميزان القوى لغير مصلحة البلدان الأكثر ليبرالية في المجلس الأوروبي(٤٨) .

ومن جهة اخرى فأن المحرك الحقيقي للأتحاد الأوروبي خاصةً على الصعيد الاقتصادي هو لعبة نفوذ بين الدول الكبرى الثلاث فيه ، المانيا الأتحادية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، ومن دون هذه الأخيرة ، التي كانت تشكل لها حليفاً ظرفياً ، ستجد برلين نفسها في مواجهة باريس دون ثقل موازن حقاً ، وهكذا يضفي تقارب المواقف بين فرنسا والمانيا الاتحادية ضرورياً اكثر من أي وقت مضى ، الأمر الذي سوف يزيد نفوذ باريس قوةً . ولعل من الجدير بالذكر في هذا المعنى هو تعيين الفرنسي ميشال بارنير في منصب كبير المفاوضين بقيادة المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة في مسألة البريكست ، يمكن عدهُ مؤشراً قوياً على الكثير من الأحتمالات ، والتي منها تفضيل الأتحاد – عندما يبدأ التاوض على البريكست – لخيار المعالجة "السياسية" على الأقتصادية" ، على أساس أن البريكست في نظرهِ إشكالية سياسية بالمقام الأول وليست اقتصادية ، ما يرجح تغليب منطق "المعاقبة" على منطق البحث عن خدمة المصالح الأقتصادية المتبادلة . ومن المحتمل أن يتداعى مثل هذا الخيار سلباً على الاقتصاد الأوروبي ، وكذلك على الأقتصاد البريطاني (٤٩).

٣. شكل اتفاق التبادل الحر المحتمل : فيما يتعلق باتفاق التبادل الحر المحتمل ، لذا فأن بريطانيا والأتحاد الأوروبي ، خيارات ونماذج مطبقة ، فمن المحتمل أن تتوصل بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي ، الذي تصدر أليه أكثر من ٤٠% من صادراتها ، الى اتفاق يحافظ لها بقدر الأمكان على مصلحها [٥٠]. واهم الخيارات المطروحة في هذا الصدد هي :

- الخيار النرويجي :

يمكن للمملكة المتحدة أن تختار الانضمام الى الفضاء الأقتصادي الأوروبي (EEE) كما هو حاصل مع النرويج ، حتى تستفيد من الوصول الى السوق الأوروبية الموحدة. مما يعني أنها تمنح الحريات الأربع : حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات والأشخاص ، لكن دون الأسهام في اتخاذ القرارات السياسية ، وتلك المتعلقة بالميزانية الأوروبية . وهذا لن يروق للمملكة المتحدة ، لأن قد يضطرها إلى الخضوع لتشريعات لم تصوت عليها. واذا كان هذا الخيار يعد ملائماً للنرويج ، فهذا لكونها – اي النرويج– بلد صغير وذو موارد مالية ضخمة بسبب انتاجه للبترول وليست لديه طموحات عالية الأمر غير المتحقق بالنسبة لبريطانيا التي لديها الرغبة في القيادة ، وذات طموحات عالمية فضلاً إنها اصلاً ضد مبدأ الأسهام في موازنة الأتحاد الأوروبي التي تقدر ب ١% من موازنة دولهِ كما إنها تتحفظ على تنقل الأشخاص أليها . مما يجعل بالأخير ، الخيار النرويجي غير ملائم لها مقارنة بما يمكن أن تقدمه خيارات أخرى مثل : [٥١].

- الخيار الكندي:

إن مؤيدي "البريكست" يفضلون أبرام اتفاق للتبادل الحر بين بريطانيا والأتحاد الأوروبي، شبيه بالذي وقعه الأتحاد مع كندا والمسمى بالأتفاق الأقتصادي والتجاري الشامل (CETA) ينص على إزالة ٩٩% من الرسوم الجمركية. ويقولون إن مثل هذا الأتفاق يسمح لبلدهم بأيجاد وتبادل تجاري واسع مع الأتحاد الأوروبي، وحرية تفاوض مع البلدان الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الصاعدة. ومن جهة اخرى

هنالك من يستبعد موافقة بريطانيا عليه، لأنه لن يمنحها موقف قوة، لأنهُ – على سبيل المثال – لا يضمن رفع الحواجز الجمركية على الخدمات – ثم هو منفذ منذ سبع سنوات والى الآن ، لم يتم بعد التصديق عليه .

– الخيار السويسري:

يقتضي هذا الخيار تجميع الأتفاقيات وإن كان فيه أيضاً ما ينفر بريطانيا ، حيث يخضع لحرية النقل للسلع والأشخاص الى جانب الأسهام في ميزانية الأتحاد الأوروبي.

– الخيار التركي :

والذي بموجبه تستطيع بريطانيا أن تحقق اتحاداً جمركياً مع الأتحاد الأوروبي ، كما فعلت تركيا .

– خيار المنظمة العالمية للتجارة :

ويعني أن تسعى بريطانيا الى ايجاد – حسب قوانين ومبادئ المنظمة – تأويل يخدم مصالحها ، ويمنحها قانونياً حق دخول السوق الأوروبية المشتركة بأقل تقييد جمركي ممكن . ويحتمل أن تلجأ بريطانيا أليه في حال تعثرت الخيارات الأخرى .

– خيار جديد يحفظ لبريطانيا خصوصيتها :

يمكن التوصل الى خيار جديد يحفظ ويراعي الخصوصية البريطانية ومصالح الطرفين . واذا تباينت التوقعات بصفة عامة بشأن الخيار المحتمل اللجوء أليه ، فأن هذا الخيار يبقى هو الأكثر ترجيحاً . وفي هذا السياق ، يذكر البعض ، أن دول الأتحاد الأوروبي سوف تحاول بذل جهودها في سبيل أضعاف أحد المجالات الأقتصادية الذي تتخوف منه بريطانيا ، لمصلحتها ، كأن يقترح الأتحاد اتفاق تبادل حر يخص فقط السلع المصنعة ، مما قد يرغم حي المال والأعمال اللندني على فقدان نفوذهِ وحصصهِ في اسواق القطاعات المالية والبنكية[٥٢] .

ومن الجدير بالذكر ، إنه حتى اذا كانت بعض دول الأتحاد الأوروبي ترغب في معاقبة بريطانيا ، فعلى الأكثر سوف تتردد في ذلك في ظل اعتمادية دولية متبادلة قائمة على الشراكة في السراء والضراء كما يقال ، والدليل في ذلك ، إن مجموعة

شركات الأيرباص – التي تعد رمز التكامل الأوروبي – والتي تتوزع صناعاتها على أكثر من بلد اوروبي فضلاً عن بريطانيا ، ففي حالة البريكست سوف تفقد هذه الشركة عنصر تفوقها الصناعي بسبب ما قد يرتبه البريكست من حواجز جمركية بين الأتحاد الأوروبي وبريطانيا(٥٣).

وترى كاترين ماتيو أن حي المال والأعمال في لندن يمكنه وهو بعيد على ضغوط القوانين التنظيمية للأتحاد الأوربي ، أن يستفيد بشكل افضل من أجل إن يتطور اكثر ، بحيث يمكنه أن يتحول الى ملاذ ضريبي كبير على ابواب اوروبا . وهذا خلاف الرأي الذي يقول بأن البريكست سوف يشكل فرصة لفرنسا لإعادة – ولو جزئياً – تركيز الصناعة المالية بها ، متناسياً هذا الرأي بأن هناك ترسانة من القوانين الفرنسية المتعلقة بالأستثمار والضريبة المنفرة للمستثمرين وهكذا فأن فرنسا لن تسطيع فقط أن تجلب أليها النشاطات التي يتوقع أن يتخلى عنها البريطانيون ، في حالة اذا ما لم ينل بلدهم من الأتحاد ما يرغب فيه من اتفاق للتبادل الحر ، بل ربما ستحرم فرنسا ايضاً من قسط كبير – مما توفرهُ لها لندن من مهارة وحنكة ومن حضور للمستثمرين وانفتاح على العالم .

ويذكر، من جهة أخرى أن المخاطر التي تتوقعها بعض الدراسات على بلدان الأتحاد الأوروبي ، ومنها فرنسا بالطبع إنما ستحصل على الأمد الطويل ، وليس القصير ، عندما لا يتم في ظرف سنتين الى أتفاق بشأن الأنسحاب ، او عندما يتم ذلك . وانما بتقييد المبادلات ويحد من حركة رؤوس الأموال رفض مثل هذه الحالات ، يمكن الحديث عن مخاطر ، ليس فقط على اقتصاد الطرفين بل على الأقتصاد العالمي . ففي حال انسحاب بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، وحرمانها من السوق الأوروبية ، فأن خطر الأزمة المالية يصبح وارداً بأنهيار اسواق المال في لندن بكونها اهم مركز مالي للصفقات التجارية باليورو ، أزمة ستكون حسبما يتوقع لها البعض ، شبيه بأزمة افلاس بنك اليمان برذرز في عام ٢٠٠٨ ، وإن كان هذا التشبيه قد اسقطهُ البعض

على يوم الجمعة الذي اعلنت فيه نتائج الأستفتاء على البريكست ، والذي شهد انخفاضاً كبيراً للجنيه الأسترليني(٥٤) .

وفي هذا السياق يصرح مارك تواتي Marc Touati رئيس مكتب المستشارين في الأقتصاد والمال بأن البريكست سيكون للمملكة المتحدة التي تحقق نمواً هيكلياً في السنوات الأخيرة لا يقل عن ٢,٥% مقابل ٠,٨% لفرنسا ، مما يعني أنها افضل حالاً من فرنسا لمواجهة ما قد يقع من ازمات اقتصادية مالية ، وأن حي المال والأعمال في لندن ، إنما أصبح قوياً بعدم انضمام بريطانيا الى منطقة اليورو ، الأمر الذي يمكن أن يجعل بريكست اقل ضرر ممكن (٥٥).

وهناك من يرى مثل كاترين ماتيو أن من مصلحة الطرفين (بريطانيا ، و الأتحاد الأوروبي) معاً ، التوصل الى اتفاق يسمح بمواصلة المبادلات التجارية والنشاطات المالية بينهما كما كان الأمر قبل الأنسحاب ، أي الحفاظ على بريطانيا ضمن السوق الأوروبية ، والتعامل معها وكأنها لاتزال ضمن السوق معفاة من الضرائب الجمركية وذلك حتى لا يقع اقتصادهما المدمجان في أزمة مالية وأقتصادية تضر بأقتصاد اوربي يعاني ، منذُ مدة ، ضعفاً كبيراً في معدلات النمو . وهذا الرأي تتبناه أيضاً دول الأتحاد ذات الوجهة الليبرالية الصرفة ، كالمانيا ودول أخرى التي تريد الأحتفاظ بالمملكة المتحدة في نطاق الأتحاد ، ما دام وجودها يدفع نحو مزيد من المنافسة ومن المرونة في الأسواق (٥٦).

٤. **إحتمال اقتداء دول الأتحاد ب " البريكست"** : الوجه الآخر لـــ "البريكست" هو أنه يشجع دولاً أخرى في الأتحاد على الخروج منه هي بدورها ، خاصةً تلك التي ترى مصالحها الأقتصادية أو أمنها معرض للخطر . اذا هي استمرت في البقاء ضمن الأتحاد وسيزداد إصرارها على أن تحذو حذو بريطانيا ، اذا ما رأت تلك الأخيرة تنجح من خلال التفاوض في تحقيق مطالبها وحماية مصالحها ، ويوجد ضمن قائمة هذه البلدان المنتمية للأتحاد الأوروبي دون منطقة اليورو والتي لها مواقف متشككة في الأتحاد مثل المجر و تشيكيا و الدنمارك وربما السويد ، وهناك من يتكلم ايضاً عن

بولونيا وسلوفينيا . ومن جهة أخرى يجمع الملاحظون على أن الأثر السياسي لـ بريكست سيكون قوياً جداً في النطاق الأوروبي ، حيث من المحتمل أن ينعكس بتقوية التيارات والحركات و الأحزاب الشعبوية المشككة في الأتحاد الأوروبي ويفسح المجال لأنسحاب متكرر مما قد يؤدي الى تفكيكه في النهاية [٥٧] . فالتخوف الأكبر بالطبع هو مسألة الا يتوقف الأمر عند خروج بريطانيا ، بل من المحتمل أن يؤدي خروجها الى إطلاق ما يمكن تسميته "تأثير الدومينو" (التفاعل المتسلسل) وهو ازدياد أصوات الأحزاب اليمنية المتطرفة المطالبة بالأنفصال عن الأتحاد الأوروبي داخل دول أخرى مثل حزب الجبهة الوطنية الفرنسي ، وحزب العدالة الهولندي ، وحركة النجوم الخمسة الأيطالية ، التي بدأت بالفعل بالمطالبة باستفاءات في بلدانها ، إضافة الى مطالبات شعبية في بلدان أخرى مثل اليونان بسبب اوضاعها الأقتصادية . وقد تؤدي حالة عدم الاستقرار الأقتصادي في منطقة اليورو بسبب خروج بريطانيا الى تعرض الأقتصاد الأوروبي الأنتكاسة ربما تسفر عن انهيار اليورو في حال لم تبادر دول الثقل في الأتحاد مثل فرنسا والمانيا الأتحادية الى أجراءات تحول دون ذلك[٥٨].

ومن الجدير بالذكر أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الأتحادية برغم ما بينهما من تباين في ساحات متعددة في السياسة الدولية ، إلا أنها قد تتفق مصالحها في دعم مشاريع الأنفصال بعض الدول الأوروبية عن الأتحاد الأوروبي . فليس خافياً على أحد ميول بريطانيا الواضح جداً وتماهيها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسية الدولية اكثر فيما بينها وبين الأتحاد الأوروبي ، وربما تزداد فرص واحتمالات الأنسجام والتوافق الأمريكي – البريطاني اكثر في حال فوز جونسون الأوفر حظاً في تولي رئاسة الوزراء في بريطانيا وهو المعروف بميولهِ الأمريكية [٥٩].

وما يمكن أن يقال عن الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اضعاف الأتحاد الأوروبي ، يمكن أن يقال – ولو بنسبة أقل – عن روسيا الأتحادية بقيادة فلاديمير بوتين الذي بدأ هو الأخر بتشجيع التيارات الشعبوية الأوروبية الداعية الى الأنفصال عن الأتحاد الأوروبي ومثال ذلك اتهامه بالوقوف وراء تنامي حركة النجوم الخمسة

الأيطالية بزعامة النائب الأيطالي الذي تسبب مؤخراً بحل الحكومة الائتلافية في أيطاليا، وحتى هناك من يعتقد بأن حركة السترات الصفراء في فرنسا تقف ورائها الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية تصريحات الرئيس الفرنسي ماكرون التي انتقد فيها السياسة الأمريكية ابان رئاسة ترامب ، مما دفع الأخير الى دعم حركة السترات الصفراء على حد زعمهم [٦٠].

الخاتمة الاستنتاجات

١. مما سبق يمكن القول بأن الأقتصاديات الأوروبية ليست في افضل حالاتها ، إذ يبلغ عجز منطقة اليورو ٥٦٥ مليار يورو وبلغت ديونها تتعدى ال ٧ ترليون يورو . كما أن مجموعة البلدان التي سبقت الأشارة إليها (اليونان واسبانيا والبرتغال وايرلندا) هي ليست الوحيدة التي تعاني من عجر موازنتها ، فهناك ٢٠ بلداً من بين ٢٧ أعضاء اعضاء في الأتحاد الأوروبي ، تعاني عجزاً في الميزانية يفوق الـ ٣% نسبة الى الناتج المحلي الأجمالي . وأصبح تخطي هذا الحد بمرتين او ثلاث يعد مؤشراً اعتيادياً أكثر منهُ استثنائياً ، وحسب بعض التوقعات فأن متوسط عجز الموازنات ستبلغ ٧,٥% من الناتج المحلي الأجمالي .

٢. خلال العقد الذي مرَ على أعتماد "اليورو" وحدة نقدية مشتركة لمعظم دول أوروبا ، فأن تلك العملة غطت على الأختلافات العميقة بين اقتصادات القارة المتباينة ، بيد أنه لم يعد ممكناً الان تجاهل تلك الأختلافات . وخلف تلك التباينات الأقتصادية ، تكمن ثقافات سياسية مختلفة كل الأختلاف منها ، على سبيل المثال – تلك الثقافة التي سمحت لوزير اليونان بالتفكير في تزويد الدفاتر المحاسبية ، وتلك الثقافة التي لا تزال تسمح للعديد من الأيطاليين والأسبان بالتهرب من الضرائب ، في حين يلتزم معظم الألمان والهولنديين والدنماركيين والسويديين بقوانين اكثر صرامة .

٣. كما أن هناك دوماً علاقة إرتباط قوية بين المنظور الوطني لمجتمع ما ، وما يمكن أن يطلق عليه شخصيته الوطنية ، وبين أداؤهُ العملي على مختلف القضايا المطروحة للنقاش العام . والتي تكشف كل الموروث التأريخي والديني والأعتقاد بما هو صائب

لذلك المجتمع . فألمانيا والتي تعد بمثابة القاطرة التي كانت جاهزة ومستعدة لأن تحرك منظومة الأتحاد الأوروبي كلما توقفت بسبب سلوك الأخرين ، فهي كما هو معروف موطن المذهب اللوثري البروتستانتي ، وهو مذهب يؤمن بأن الشر يجب أن ينال جزاؤه ، وأن هؤلاء الذين يهبهم الله تعالى النعم فيضعونها من خلال الأسراف وإهمال إداء الواجب – كما يرون في حالة اليونان – يجب أن لا يتوقعوا أي رحمة وفق التصور الألماني اللوثري .

٤. ثمة سؤال يفرض نفسه حول السبب الذي دعا ألمانيا وهي من المؤيدين الكبار للتكامل الأوروبي ، الى إتخاذ موقف صارم ضد اليونان وغيرها من دول منطقة اليورو غير المستقر اقتصادياً ، الأجابة على هذا السؤال هي أن الشغل الشاغل للقادة الألمان ومنذ أيام الأتحاد الفحم والصلب ، الذي هو إدماج بلدهم في المؤسسات الأوروبية – بعد تداعيات حربين عالميتين . وهو ما نجحوا فيه بالفعل . ولكن ذلك تغير في السنوات الأخيرة نتيجة التغيير الجيلي في ألمانيا . بمعنى أن الساسة الذين يحكمون البلد في الوقت الراهن الذين يختلفون ثقافياً وسياسياً عن جيل الحرب الباردة ، الأمر الذي نتج عنه ألمانيا مختلفة عن تلك الدولة التي كانت دوماً مستعدة للتضحية بسيادتها من أجل المؤسسات "فوق الوطنية ، مثل الأتحاد الأوروبي" .

٥. أن جزءاً كبيراً من الأزمة التي يعانيها الأتحاد الأوروبي هو التوسع التدريجي في عضويته على مدى عدة سنوات ، والذي كانت تصاحبهُ دائماً سجلات مستمرة حول تعميق البُنية المؤسساتية للأتحاد والتي أعاقت التكامل بين أعضائهِ الذين وصل عددهم الأن الى ٢٧ دولة . وهناك أعتقاد متنامٍ حالياً مفادهُ أن التنوع والأختلافات بين تلك الدول يعيق عملية التكامل والأندماج بينهما ، وهو اعتقاد يتناقض مع ما كان سائداً ، حينما كان الأتحاد لا يزال مريحاً . يتكون من عدد محدود من دول أوروبا الغربية . فالدول المنظمة حديثاً للأتحاد والتي اغلبها ينتمي الى ما كان يعرف سابقاً بأوروبا الشرقية ، فهي دول غير متحمسة بشكل كافٍ للتخلي عن هويتها الوطنية ، والأندماج في هوية اوروبية اوسع نطاقاً . وهو ما اكدهُ تصريح الرئيس البولندي الراحل ، ليخ

كازينسكي ، عندما قال عقب توليه منصبه مباشرة عام ٢٠٠٥ ، إن ما يهم البولنديين هو مستقبل بولندا ، وليس مستقبل الأتحاد الأوروبي " .

٦. ولعل المحدد السياسي يعد الأهم من بين العوامل المهددة للأتحاد الأوروبي الذي لم يعد يفي بتوفير الأمن والسلم والرفاه لأعداد متزايدة من الأوروبيين ولاسيما بعد تفكك الأتحاد السوفيتي ، فأنتهاء الحرب الباردة بقدر ما حررَت الأوروبيين من ضرورة الأستقطاب العالمي آنذاك ، والمعروفة بأوروبا الغربية والشرقية ، فأنتهاء الحرب الباردة جعلت أوروبا ولا سيما في السنوات العشر التي تلت عام ٢٠٠٠ تعيش حالة بدت وكأن هناك نوع من الأتفاق السياسي الروسي – الأمريكي على تفكك الأتحاد الأوروبي لكي لا يكون قطباً دولياً ثالثاً ، بمعنى أخر ، العمل على اعاقة نموهِ والحد من دورهِ الدولي ، على حساب تنامي دولةِ ، كدول مستقلة عن الأتحاد (مثال ذلك فرنسا) ، كما أن كل من روسيا الأتحادية والولايات المتحدة الأمريكية من مصلحتها أن لا يتحول الأتحاد الأوروبي الى منافس دولي لها ومن هنا هما يغذيان النزاعات الأحادية لكل دولة ، كما تفعل روسيا الأتحادية اتجاه أيطاليا واليونان ولتوانيا وأستونيا ولاتيفيا ... وكذلك كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه بريطانيا الحليف الدولي الأوثق ، وتعزز من سعيها للخروج من الأتحاد الدولي ، هذ من جهة ومن جهة أخرى ، ما عاد الأتحاد الأوروبي قادر على تأمين الأمن لهُ كما كان آبان الحرب الباردة ، ففي عام ٢٠٠٨ قامت روسيا بغزو جورجيا وضمت أقليمي اوسيتيا الجنوبية وابخازيا ، ولم يتمكن الأتحاد الأوروبي من نجدتها آنذاك ، ولم تتدخل الولايات المتحدة لحمايتها ، وهو ما جعل روسيا تحقق هدفين رئيسيين : الأول : إقناع المرشحين للألتحاق بالأتحاد بأن ضماناته ليست موثوقة ولا يعول عليها ، ثانياً : نشر الخوف بين الأوروبين بأن اعتمادهم على بعضهم لا يضمن أمنهم ، وأن الحرب قد تطولهم في أي وقت . كما مهدت الحرب الجورجية للحرب الثانية التي شنتها روسيا بعد ذلك على أوكرانيا والتي ضمت اقليم القرم أليها ، ودعمت بشكل علني المليشيات المسلحة الأنفصالية بشرق

أوكرانيا . وقد جعلت الحربان ، الأوروبيين يقتنعون بأن المشروع الأوروبي لا يقدم ضمانات كافية لتحقيق الأمن والسلام مثل تلك التهديدات .

وليس هذا فقط بل أن هناك دولاً حديثة العهد بالأتحاد الأوروبي وهي دول اوروبا الشرقية سابقاً مثالها بولندا وتشيكيا وهنغاريا والمجر ، والتي تتماهى مع المشاريع الأمريكية اكثر من المشاريع الأوروبية ، فهي لا تمانع من نشر صواريخ كروز وغيرها والمعروفة استراتيجياً بالدرع الصاروخي والموجه أساساً ضد روسيا الأتحادية وأيران ، في حين دول الأتحاد الأوروبي مثل فرنسا والمانيا الأتحادية وغيرها من الدول المؤسسة للأتحاد الأوروبي ترفض مثل تلك الطلبات الأمريكية ، ومن هنا نكون نحن أمام اتجاهين مختلفين ، الأول يرى ضرورة الأستجابة للهواجس لأمريكية وهي بذلك تفضل أن تكون أولوياتها وخياراتها وفقاً لمصالحها الذاتية بعيداً عن تفضيلات الأتحاد الأوروبي ، على عكس التيار الثاني الذي يرى من الضروري تعزيز الخيارات الأوروبية الموحدة والتي ليس من الضروري أن تتفق مع الخيارات والأولويات الأمريكية وتقف فرنسا وألمانيا الى حد ما في مقدمة هذه الدول . وبالتالي وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن الأتحاد الأوروبي لم يتوافق على سياسة خارجية موحدة ولا على افضليات أمنية موحدة ، مما يعجل من سرعة ويزيد من أحتمالية التشظي في المنظومة الأوروبية.

قائمة الهوامش :

(1) George Alogoskoufis , Greece Sovereign Debt Crisis : Retrospect And Prospect "Hellenic Observatory European Institute , Hellenic Observatory Paper Son Greece And Southeast Europe , Greece Paper , No 54 . Jan . 2012 .P.28.

(٢) احمد عبدالعليم ، تداعيات تداخلية : الأثار المتداخلة لأزمة اليونان الأقتصادية ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٠٢ ، اكتوبر ٢٠١٥ ، ص ١٤٦ .

(٣) باسم رائد ، هل تهدد الأزمة اليونانية الأنموذج الأوربي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٠٢ ، اكتوبر ٢٠١٥ ، ص ١٤٦ .

(٤) احمد عبدالعليم ، تداعيات تداخلية ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

(5) Daniel Harari , "Greek Dept Cricis : Back Ground And Development In 2015 " , Loundon , House Of Commons Library , Briefing Paper Series , Number 7114 , 6 July 2015 , P.3.

(٦) د.أماني سلمان ، لحظة الأختبار : مستقبل أوربا في مواجهة تحديات التفكك ، ملحق السياسة الدولية بعنوان تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥ ، ص ١٥.

(٧) باسم رائد ، هل تهدد الأزمة اليونانية الأنموذج الأوربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

(٨) أحمد دياب ، اقتصاديات الأزمة في أوربا : الأزمة المالية في اليونان وايرلندا ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، نيسان ، ٢٠١١ ، ص ١١٠ .

(٩) نزيرة الأفندي ، الأقتصادات المتداعية : تأثير التحولات السياسية في دول الأتحاد الأوربي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨٩ ، يوليو ٢٠١٢ ، ص ١٠٤ .

(١٠) حقائق عن الأتحاد الأوربي ، موقع الـ BBC العربي ، ١٠ اذار ٢٠١٧ ، على الرابط التالي : https://bbc.in/2vvt7iq .

(11) Theodore Mitrakos , Inequality , Poverty And Social Walfare In Greece : Distribution Effects Of Austerity , Bank Of Greece , Working Paper , No.174 , February , 2014 , Pp.10-11.

(١٢) د: احمد عبدالعليم ، تداعيات تداخلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(١٣) المزيد من المعلومات حول رغبة انفصال كتالونيا عن اسبانيا انظر :

- Catalonia to hold unofficial poll independence referendum . (the guardian , 14 October 2014) . available at : https://www.theguardian.com/world/2014/oct/14/catalonia-calls-off-november-independence-referendum.

(14) " Spain Out Preforms Rest Of Eurozone's Big Four Amid Greek Debt Crisis " , The Guardian , (August . 5 . 2015) , Available at : Https://Www.Theguardian.Com/Business/2015/Aug/05/Spain-Eurozone-Big-Four-Growth-Markit-Greek-Debt-Crisis .

(15) "Crisis In Greece Overshadows Campaign In Portugues Poll",(Financial Times,JULY.23.2015).Available at: Https://Www.Ft.Com/Content/Bffee11a-3100-11e5-8873-775ba7c2ea3d.

(١٦) د. رغدة البهي ، أزمات هيكلية تهدد مستقبل الأتحاد الأوروبي بعد "البركسيت" ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩ ، ص ٢٨٦ .

(١٧) باسم رائد ، هل تهدد الأزمة اليونانية النموذج الأوربي ، ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

(18) "the greek euro crisis is on the back burner – but next in line are Portugal , Italy and spain" , (financial review , august 2 . 2015) . http://www.afr.com/markets/currencies/thegreek-euro-crisis-20150731-giolp7.

(١٩) نزيرة الأفندي ، التوابع الأوربية للأزمة اليونانية ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨١ ، يوليو ٢٠١٠ ، ص٢٤ .

(٢٠) د.ابتسام علي حسين ، اليمين في فرنسا وألمانيا ومستقبل الأتحاد الأوروبي ، القاهرة : مركز الأهرام ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٨ ، نيسان ٢٠١٧ ، ص ٤٤ .

(21) Rebecca Flood , "Reveald Which EU Countries Could Be Next To Leave The EU ? . Kex Press , 2 Oct . 2016 At : Http://Www.Express.Co.Uk/World/716421/Eu .

(٢٢) د.فتحي بولعرس ، تأثير صعود اليمين المتطرف في الأتحاد الأوروبي ،مجلة السياسية الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ،العدد ٢١٤ ، اكتوبر ٢٠١٨ ، ص ٦٠ .

(*) لمزيد من المعلومات حول تعريف اقصى اليمين المتطرف أنظر :

Paul Hains Woth , The Extreme Right In We Stren Europe , (Abingdon , Oxon : Routledge , 2008) , Pp.5-23 .

(٢٣) مصطفى علوي ، عوامل صعود اليمين المتطرف في اوروبا ، السياسة الدولة ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٨ ، نيسان ، ٢٠١٧ ، ص ٨٦ .

(٢٤) فتحي بولعرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

(٢٥) كارن ابو الخير ، الشعبوية تعود الى المجتمعات الغربية ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨٤ ، نيسان ٢٠١١ ، ص ١٧١ .

(٢٦) احمد ايمن أحمد ، الحركات الشعبوية اسباب وتداعيات صعود الحركات الشعبوية ما بين القارتين اللاتينية والأوروبية ، القاهرة : مركز الأهرام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٩ ، يونيو ٢٠١٢ ، ص ٢٦ .

(27) Paul hains woth , op.cit , p10 .

(٢٨) د.ابتسام علي حسين ، اليمين في فرنسا وألمانيا ومستقبل الأتحاد الأوروبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(٢٩) باسم رائد ، هل عادت النازية الى المانيا في ثوب جديد ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٨ ، ابريل ٢٠١٧ ، ص ٩٦.

(٣٠) لمزيد من المعلومات حول تنامي ظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا وأمريكا ، انظر :

- مرام ضياء ، اليمين الأوروبي – الأمريكي : جسر ام معضلة ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٥ ، يناير ٢٠١٩ ، ص ١٢٢ .

(٣١) انظر : باسم رائد ، هل تهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٦ ، اكتوبر ٢٠١٦ ، ص ١٥٠ .

(٣٢) مصطفى علوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

(٣٣) فتحي بولعرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٣٤) باسم رائد ، تداعيات داخلية واوروبية لأستفتاء اسكتلندا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ١٩٩ ، يناير ٢٠١٥ ، ص ١٥٨ .

(٣٥) باسم رائد ، الأتحاد الأوروبي امام خطر التفكك ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢١٦ ، ابريل ٢٠١٩ ، ص ٢٢٤ .

(٣٦) باسم رائد ، تداعيات داخلية واوروبية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

(٣٧) د. أماني سلمان ، لحظة الأختبار : مستقبل اوروبا في مواجهة تحديات التفكك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٣٨) باسم رائد ، دوافع ومآلات النزعة الأنفصالية في اوروبا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢١١ ، يناير ٢٠١٨ ، ص ١٤٠ .

(٣٩) لمزيد من المعلومات انظر :

- نهى بكر ، مستقبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢١٥ ، يناير ٢٠١٩ ، ص ٢٣٤ .

(٤٠) د. سلوى بن جديد ، تداعيات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٦ ، اكتوبر ٢٠١٦ ، ص ١١٠ .

(٤١) لمزيد من المعلومات بشأن "البريكست" ، انظر:

- د. ايمان احمد عبد الحليم ، الحكومة البريطانية امام مأزق "البريكست" ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩ ، ص ٢٢٨.

(٤٢) د . سماء سليمان ، تداعيات استقالة تريزا ماي على مصير "بريكست" ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٧ ، يوليو ٢٠١٩ ، ص ٢٠٢ .

(٤٣) باسم رائد ، معضلات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٧ ، يناير ٢٠١٧ ، ص ١٧٠.

(٤٤) د. سلوى بن جديد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١.

(٤٥) د. نوار جليل هاشم ، خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، دراسة في الأسباب والتداعيات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٦١ ، تموز ٢٠١٧ ، ص ٤٠.

(46) "Reasous Why We Should Leave The EU " Developed By Bridge Eutre Prise 2016 Campaign For An Independent Britain , All Rights Reseved By Petrina Holds Worth On Behalf Of The Campaign For An Independent Britain , Http://Caupoingforindependentbritain.Org.Uk1 .

(٤٧) د. رغدة البهي ، ازمات هيكلية تهدد مستقبل الأتحاد الأوروبي بعد "البريكست" ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦.

(48) tim oliver , " Europe without Britain Assessing the Impact on the European Union of a British Withdrawal " , Research Paper , sitfuing Wiseanschaft and Politic German Institute for International and Security Affairs , Berlin , 2013 , https://www.swp-berlin.org .

(49) Mark Leonard . " The British Problem And What It Means For Europe" . European

Council On Foreign Relations . policy brief , 11 March, 2015. P.8 < https://www.ecfr.eu/publications/summary/the_british_problem_and_what_it_means_for_europe311252> .

(٥٠) د. سلوى بن جديد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(٥١) باسم رائد ، امام خطر التفكك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٤ . لمزيد من المعلومات بشأن تأثير البريكست ، انظر :

- هايدي عصمت كارس ، مستقبل الأندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٦ ، اكتوبر ٢٠١٦ ، ص ١١٦.

(52) Douglas Webber . "How Likely Is It That The European Union Will Disintegrate ? Acritical Analysis For Competing Theoretical Perspective . Journal Of International Relations . 2014 , Assue 342, P.20.

(53) " What Is The Difference Between Hard And Soft Brexit ? " The Independent , 3 , October , 2016 , Available At : Https://Www.Independent.Co.Uk/News/Uk/Politics/Brexit-Hard-Soft-What-Is-The-Difference-Uk-Eu-Single-Market-Freedom-Movement-Theresa-May-A7342591.Html .

(٥٤) د. سلوى بن جديد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٥٥) نقلاً عن : باسم رائد ، عودة أثينا : كيف يجتاز الأتحاد الأوروبي الثقة المفقودة مع المواطنين ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، ١٩ فبراير ٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالي : https://bit.ly/2eotszt .

- ومن الجدير بالذكر يعد حي المال والأعمال في لندن ثاني أهم مراكز مالي في العالم بعد مركز " نيويورك ستي" ، ضمن المؤكد أن حي المال والأعمال يكون نصيبه من المعاملات المالية العالمية تصل الى ١٣٠ الف مليار يورو في العام الواحد .

(٥٦) نقلاً عن :

- Michael j.totten . why europeis : falling apart . (the tower , may 2017) , Available At : https://bit.ly/20kk0on .

(57) harles p.ries , and others writes , after brixit : alternate forms of brexit and their implications for the united king dome , the European union and the united states " (santa monica , calif , and Cambridge , uk : rand corporation , 2018) , p.45. .

(٥٨) د. سلوى بن جديد ، فرنسا وتنامي تيار الرفض للأتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٨ ، نيسان ٢٠١٧ ، ص ٨٨.

(٥٩) لمزيد من المعلومات بشأن سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الأتحادية اتجاه دول الأتحاد الأوروبي ، أنظر :

- نجوان عبد المعبود الأشول ، العلاقات الأوروبية – الأمريكية بين الأستقلال والتبعية ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ ، ص ١١٤.

(٦٠) د. عبد العليم محمد ، احتجاجات فرنسا ..... نهاية دولة الرفاهية ، السياسة الدولية ، العدد ٢١٥ ، يناير ٢٠١٩ ، ص ١٤٠.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية

اولاً : البحوث والدوريات

١- د.ابتسام علي حسين ، اليمين في فرنسا وألمانيا ومستقبل الأتحاد الأوروبي ، القاهرة : مركز الأهرام ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٨ ، نيسان ٢٠١٧ .

٢- احمد ايمن أحمد ، الحركات الشعبوية اسباب وتداعيات صعود الحركات الشعبوية ما بين القارتين اللاتينية والأوروبية ، القاهرة : مركز الأهرام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٩ ، يونيو ٢٠١٢ .

٣- أحمد دياب ، اقتصاديات الأزمة في أوربا : الأزمة المالية في اليونان وايرلندا ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، نيسان ، ٢٠١١ .

٤- احمد عبدالعليم ، تداعيات تداخلية : الأثار المتداخلة لأزمة اليونان الأقتصادية ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٠٢ ، اكتوبر ٢٠١٥ .

٥- أماني سلمان ، لحظة الأختبار : مستقبل أوربا في مواجهة تحديات التفكك ، ملحق السياسة الدولية بعنوان تحولات اشتراكية على خريطة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢٠١ ، يوليو ٢٠١٥ .

٦- ايمان احمد عبد الحليم ، الحكومة البريطانية امام مأزق "البريكست" ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩ .

٧- باسم رائد ، الأتحاد الأوروبي امام خطر التفكك ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢١٦ ، ابريل ٢٠١٩ .

٨- باسم رائد ، تداعيات داخلية واوروبية لأستفتاء اسكتلندا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ١٩٩ ، يناير ٢٠١٥ .

٩- باسم رائد ، دوافع ومآلات النزعة الأنفصالية في اوروبا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢١١ ، يناير ٢٠١٨ .

١٠- باسم رائد ، معضلات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٧ ، يناير ٢٠١٧ .

١١- باسم رائد ، هل تهدد الأزمة اليونانية الأنموذج الأوربي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٠٢ ، اكتوبر ٢٠١٥ .

١٢- باسم رائد ، هل تهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٦ ، اكتوبر ٢٠١٦ .

١٣- باسم رائد ، هل عادت النازية الى المانيا في ثوب جديد ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٨ ، ابريل ٢٠١٧ .

١٤- رغدة البهي ، أزمات هيكلية تهدد مستقبل الأتحاد الأوروبي بعد "البركسيت" ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩ .

١٥- سلوى بن جديد ، تداعيات خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٦ ، اكتوبر ٢٠١٦ .

١٦- سلوى بن جديد ، فرنسا وتنامي تيار الرفض للأتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٨ ، نيسان ٢٠١٧ .

١٧- سماء سليمان ، تداعيات استقالة تريزا ماي على مصير "بريكست" ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٧ ، يوليو ٢٠١٩ .

١٨- عبد العليم محمد ، احتجاجات فرنسا ..... نهاية دولة الرفاهية ، السياسة الدولية ، العدد ٢١٥ ، يناير ٢٠١٩ .

١٩- فتحي بولعرس ، تأثير صعود اليمين المتطرف في الأتحاد الأوروبي ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٤ ، اكتوبر ٢٠١٨ .

٢٠- كارن ابو الخير ، الشعبوية تعود الى المجتمعات الغربية ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨٤ ، نيسان ٢٠١١ .

٢١- مرام ضياء ، اليمين الأوروبي – الأمريكي : جسر ام معضلة ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٥ ، يناير ٢٠١٩ .

٢٢- مصطفى علوي ، عوامل صعود اليمين المتطرف في اوروبا ، السياسة الدولة ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٨ ، نيسان ، ٢٠١٧ .

٢٣- نجوان عبد المعبود الأشول ، العلاقات الأوروبية – الأمريكية بين الأستقلال والتبعية ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .

٢٤- نزيرة الأفندي ، الأقتصادات المتداعية : تأثير التحولات السياسية في دول الأتحاد الأوربي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨٩ ، يوليو ٢٠١٢ .

٢٥- ــــــــــ ، التوابع الأوربية للأزمة اليونانية ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨١ ، يوليو ٢٠١٠ .

٢٦- نهى بكر ، مستقبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢١٥ ، يناير ٢٠١٩ .

٢٧- نوار جليل هاشم ، خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي ، دراسة في الأسباب والتداعيات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٦١ ، تموز ٢٠١٧.

٢٨- هايدي عصمت كارس ، مستقبل الأندماج الأوروبي في ضل خروج المملكة المتحدة ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٦ ، اكتوبر ٢٠١٦ .

المصادر العربية المترجمة

1.Hussein, Ibtisam Ali. The Right in France and Germany and the Future of The European Unit. Cairo, Al. Ihram Centre. International . Politics, No.208, April 2017.

2. Ahmed, Aemen, Ahmed. populist Movements: Reasons and the Consequences of the uprising of the Populist Movements in Latin America and Europe. Cairo, Al Ihram Centre, Journal of International Politics, No. 189, Jan. 2012

3.Diab, Ahmed. The Economies of the Crisis in Europe: The Financial Crisis in Greece and Ireland. The International Politics, No. 184, Apr. 2011

4.Abulaleem, Ahmed. Interconnected Consequences: The Interconnected Influences of the Financial Crisis in Greece, International Politics. Al. Ihram Centre. Cairo, No. 202, Oct. 2015

5.Salman, Amani, The Moment of Waiting: The Future of Europe in Facing the Challenges of Deconstruction, Appendix of International Politics: Socialist Changes in the Map of International Politics, Cairo, Ihram Centre, No. 201, July, 2015

6.Abudlhaleem, Iman Ahmed. The British Government in front of the Dilemma of Prexit. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 216, Apr. 2019

7.Raa'd, Bassim. The European Unit and the Danger of Deconstruction. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 216, Apr. 2019

8.Raa'd , Bassim.The Internal Implication of the Referendum of Scotland. International Politics. Cairo: Ihram Centre: No. 199, Jan. 2015

9.Raa'd, Bassim. The Motives and the Implications of the Separatist Spirit in Europe. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 211, Jan. 2018

10.Raa'd, Bassim.The Problems of The Exit of Britain from the European Unit. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 207, Jan. 2017

11. Raa'd, Bassim. Does the Greek Crisis Threat the European Model. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 202, Oct. 2015

12.Raa'd, Bassim. Are the National Extremist Trends Threaten the European Model. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 206, Oct. 2016

13.Raa'd, Bassim. Does the Nazism Return in a New a Dress to Germany. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 208, Apr. 2017

14.Al. Bahy, Raghda. Constructing Crises Threat the Future of the European Unit after Prexit, International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 216, Apr. 2019

15.Binjdid, Salwa. The Consequences of Britain's Exit from the European Unit, International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 206, Oct. 2016

16.Binjdid, Salwa. France and the Growing of the Oppositional Trend for the European Unit. International Politics, Cairo: Ihram Centre, 208, Apr. 2017

17.Sulleiman, Sama. The Consequences of the Resignation of Teresa May on the Fate of the Prexit. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 217, July, 2019

18.Muhammed, Abdualeem. The Protests in France; The End of the State of Luxury. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 215, Jan. 2019

19.Bule'ras, Fathi, The Impact of the Rising of the Far Right in the European Unit. International Politics, Cairo: Ihram Centre, No. 214, Oct. 2018

20.Abualkhair, Karen. Populism Returns to the Western Societies. International Politics, Cairo, Ihram Centre, No. 184, Apr. 2011

21.Dhiaa, Maram. The American- European Far Right: A Bridge or a Problem? International Politics. Cairo: Ihram Centre, No, 215, Jan. 2019

22.Alawy, Mustafa. The Factors Behind the Rising of the Far Right in Europe. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 208, Apr. 2017

23.Alashwal, Najwan Abdulm'bud. The European-American Relations between Independence and Subordination. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 157, July 2004

24.Alafandi, Nazeera. The Implicative Economies: The impact of the Political Changes in the European Unit. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 189, Jul. 2012

25.....The European Dependencies of the Greek Crisis. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 181, Jul. 2010

26.Bakar, Nuha. The Future of the Security and Cooperation in Europe. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 215, Jan. 2019

27.Hashim, Nawar Jaleel. The Prexist from the European Unit: A Study in the Reasons and Implications. The Journal of the Arabic Future. Beirut: Centre of the Studies of the Arabic unity, No. 461, Jul. 2017

28.Kares, Haidy Asmat. The Future of the European Integration within the Prexit. International Politics. Cairo: Ihram Centre, No. 206, Oct. 2016

مصادر انترنت مترجمة

-The Return of Athens: How can the European Unit Pass Through the Lost Trust with the Citizens. The Future Centre of Researches and and Advanced Studies. 19 Feb., 2019. https://bit.ly/2eotszt

-Facts about The European Unit. BBc Arabic. 10 Mar. 2017. https://bbc.in/2vvt7iq

ثانياً : مواقع لأنترنيت

١. عودة أثينا : كيف يجتاز الأتحاد الأوروبي الثقة المفقودة مع المواطنين ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، ١٩ فبراير ٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالي : https://bit.ly/2eotszt .

٢. حقائق عن الأتحاد الأوربي ، موقع الـ BBC العربي ، ١٠ اذار ٢٠١٧ ، على الرابط التالي : https://bbc.in/2vvt7iq.

List of Sources and reference:

I- catalonia To Hold Unofficial Poll Independence Referendum . (The Guardian , 14 October 2014) . Available At : Https://Www.Theguardian.Com/World/2014/Oct/14/Catalonia-Calls-Off-November-Independence-Referendum.

II- Crisis In Greece Overshadows Campaign In Portugues Poll" , (Financial Times , July. 23. 2015) . Available At : Https://Www.Ft.Com/Content/Bffee11a-3100-11e5-8873-775ba7c2ea3d.

III- Daniel Harari , "Greek Dept Cricis : Back Ground And Development In 2015 " , Loundon , House Of Commons Library , Briefing Paper Series , Number 7114 , 6 July 2015 .

IV- Douglas Webber . "How Likely Is It That The European Union Will Disintegrate ? Acritical Analysis For Competing Theoretical Perspective . Journal Of International Relations . 2014 , Assue 342.

V-George Alogoskoufis , Greece Sovereign Debt Crisis : Retrospect And Prospect "Hellenic Observatory European Institute , Hellenic Observatory

Paper Son Greece And Southeast Europe , Greece Paper , No 54 . Jan . 2012 .

VI- Harles P.Ries , And Others Writes , After Brixit : Alternate Forms Of Brexit And Their Implications For The United King Dome , The European Union And The United States " (Santa Monica , Calif , And Cambridge , Uk : Rand Corporation , 2018) .

VII- Mark Leonard . " The British Problem And What It Means For Europe" . European Council On Foreign Relations . Policy Brief , 11 March, 2015 . < Https://Www.Ecfr.Eu/Publications/Summary/The_British_Problem_And_ What_It_Means_For_Europe311252> .

VIII- Michael J.Totten . Why Europeis : Falling Apart . (The Tower , May 2017) , Available At : Https://Bit.Ly/20kk0on .

IX- Paul Hains Woth , The Extreme Right In We Stren Europe , (Abingdon , Oxon : Routledge , 2008) .

X- Reasous Why We Should Leave The Eu , Developed By Bridge Eutre Prise 2016 Campaign For An Independent Britain , All Rights Reseved By Petrina Holds Worth On Behalf Of The Campaign For An Independent Britain , Http://Caupoingforindependentbritain.Org.Uk1.

XI- Rebecca Flood , "Reveald Which Eu Countries Could Be Next To Leave The Eu ? . Kex Press , 2 Oct . 2016 At : Http://Www.Express.Co.Uk/World/716421/Eu .

XII- Spain Out Preforms Rest Of Eurozone's Big Four Amid Greek Debt Crisis , The Guardian , (August . 5 . 2015) , Available At : Https://Www.Theguardian.Com/Business/2015/Aug/05/Spain-Eurozone-Big-Four-Growth-Markit-Greek-Debt-Crisis .

XIII- The Greek Euro Crisis Is On The Back Burner – But Next In Line Are Portugal , Italy And Spain , (Financial Review , August 2 . 2015) . Http://Www.Afr.Com/Markets/Currencies/Thegreek-Euro-Crisis-20150731-Giolp7.

XIV- Theodore Mitrakos , Inequality , Poverty And Social Walfare In Greece : Distribution Effects Of Austerity , Bank Of Greece , Working Paper , No.174 , February , 2014 .

XV- Tim Oliver , " Europe Without Britain Assessing The Impact On The European Union Of A British Withdrawal " , Research Paper , Sitfuing

Wiseanschaft And Politic German Institute For International And Security Affairs , Berlin , 2013 , Https://Www.Swp-Berlin.Org .

XVI- What Is The Difference Between Hard And Soft Brexit ? , The Independent , 3 , October , 2016 , Available At : Https://Www.Independent.Co.Uk/News/Uk/Politics/Brexit-Hard-Soft-What-Is-The-Difference-Uk-Eu-Single-Market-Freedom-Movement-Theresa-May-A7342591.Html